

جامعة آل البيت
كلية إدارة الأعمال
قسم المحاسبة

المتغيرات المرتبطة بجرائم الاحتيال وأثرها في نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية

Variables Related with Fraud Crimes And its Effect in Accounting Information Systems in the Kuwaiti Commercial Banks

إعداد الطالب
عوض محمد عوض جعدان صنيتان

إشراف
الدكتور عودة بني أحمد

رسالة قدمت استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

جامعة آل البيت
عمادة الدراسات العليا

الفصل الدراسي الثاني/ 2015

تفويض

أنا عوض محمد عوض جعدان صنيتان، أفوّض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي الموسومة (المتغيرات المرتبطة بجرائم الاحتيال وأثرها في نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية) للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: 14 / 5 / 2015

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: عوض محمد عوض جعدان صنيتان   الرقم الجامعي: 1270504006

التخصص: محاسبة   الكلية: إدارة المال والأعمال

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

المتغيرات المرتبطة بجرائم الاحتيال وأثرها في نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: .... التاريخ 14 / 5 / 2015

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

المتغيرات المرتبطة بجرائم الاحتيال وأثرها في نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية

وأجيزت بتاريخ: 14 / 5 / 2015

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الدكتور عوده احمد بني أحمد (جامعة آل البيت)	مشرفا ورئيساً	....
الأستاذ الدكتور محمد ياسين الرحاحله (جامعة آل البيت)	عضواً	....
الدكتور نوفان حامد العليمات (جامعة آل البيت)	عضواً	....
الدكتور محي الدين حمزة (جامعة الزرقاء الخاصة)	عضواً خارجياً	....

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله تعالى على نعمائه التي لا تحصى، والذي أعطى كل شئ بقدر فمنحني العلم والمعرفة والقدرة على إتمام هذا الجهد المتواضع، ويسرني أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير لأستاذي الفاضل الدكتور عودة بني أحمد الذي أشرف على هذا الجهد ولم يبخل علي بالنصح والإرشاد طيلة فترة إعداده.

ويسرني أن أتقدم بعظيم الشكر والعرفان إلى كافة الأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة آل البيت والإداريين والعاملين فيها على حسن وطيب المعاملة، كما أتقدم بعظيم الامتنان للأساتذة الكبار الذين قاموا بتحكيم الاستبانة والرسالة، وأقدم خالص شكري وتقديري للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الموقرة ممثلة بالأستاذ الدكتور محمد ياسين الرحاحله والدكتور نوفان حامد العليمات والدكتور محي الدين حمزة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، كما وأشكر كل من أسهم في إنجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع أو المساندة.

كما وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى إدارة جامعة آل البيت ممثلة برئيسها ونوابه الأفاضل على جهودهم الكبيرة في رعاية طلاب الجامعة.

الإهداء

أقدم حصيلة هذا الجهد العلمي المتواضع:

إلى من أضاءت لي الطريق بكل عزم وإصرار صاحبة القلب الكبير المفعم بالحب والحنان مانحة الثقة والأمل بالمستقبل أطال الله في عمرها

والدتي الحبيبة

إلى رجل المواقف العظيمة والشامخة والكرم الذي أنار لي دروب النجاح وكان سندي وقدوتي ومعلمي

والدي الحبيب

إلى شريكة حياتي في حلو الأيام ومرها باعثة العزم والتصميم والمثابرة وناظرة الحلم يتحقق الصابرة

زوجتي الغالية

إلى براعم الشوق وأمل المستقبل زينة حياتي وقرة عيني

أبنائي وبناتي

إلى عنوان الصدق اهديهم محبتي وإخلاصي ودعائي

أشقائي وشقيقتي

إلى الأصدقاء وكل من قدم لي العون والمساعدة في إنجاز هذه الرسالة

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

المتغيرات المرتبطة بجرائم الاحتيال وأثرها في نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية

إعداد: عوض محمد عوض جعدان صنيتان

إشراف: الدكتور عودة بني أحمد

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة المتغيرات المرتبطة بجرائم الاحتيال وأثرها في نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية، وتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الكويتية البالغ عددها تسعة بنوك، وقد اعتمد الباحث على مصدرين رئيسين لجمع البيانات هما الأولية والثانوية واستخدم الاستبانة كأداة للدراسة. واشتملت العينة على (89) مبحوثا يعملون في البنوك المشمولة بالدراسة، وتم اختبار الفرضيات باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد والبسيط.

وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المرتبطة بجرائم الاحتيال والمتمثلة بـ (جرائم الاحتيال المرتبطة بالإدارة، جرائم الاحتيال المرتبطة بالعاملين) في نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية، وذلك من وجهة نظر العاملين في دوائر الرقابة والتدقيق الداخلي في المركز الرئيسي للبنوك التجارية الكويتية.

وعلى ضوء النتائج قدمت الدراسة عددا من التوصيات أبرزها: العمل على وضع مجموعة من الضوابط والإجراءات والسياسات التي من شانها الحد من ممارسة جرائم الاحتيال، مع ضرورة دراسة جميع هذه القواعد كونها تؤثر على نظم المعلومات المحاسبية. وضرورة مراعاة مدى تقيد والتزام الإدارة والعاملين بقواعد السلوك الأخلاقي لمهنة المحاسبة، وتشجيع إجراءات وممارسات المحاسبة الأخلاقية.

Variables Related with Fraud Crimes And its Effect in Accounting Information Systems in the Kuwaiti Commercial Banks

Prepared By: Awadh Mohammad Awadh Sanitan

Supervised by: Dr. Oudeh Bani Hamad

Abstract

This study aimed to knew the variables related with fraud crimes and its effect in accounting information systems in the Kuwaiti commercial banks, the study population consisted of all Kuwaiti banks, the researcher has relied on exporters presidents to collect two primary and secondary data and use the questionnaire as a tool for the study. the sample consisted of (89) responds working in the banks surveyed. Hypotheses were tested using simple and multiple linear regression analysis.

The study concluded that the presence of a effect statistically significant variables associated with fraud crimes related to management, fraud associated with workers crimes on accounting information systems in the Kuwaiti commercial banks, and so from the standpoint of workers in the control and internal audit departments in the main center Kuwaiti commercial banks .

In light of the results the study made a number of recommendations including: work on a set of controls, procedures and policies that will reduce the practice of fraud, with the need to study all of these rules being affect the accounting information systems. And the need to take into account the compliance and commitment of management and staff rules of ethical conduct for the accounting profession, and promote the procedures and practices of moral accounting.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

1-1 تمهيد

2-1 مشكلة الدراسة وعناصرها

3-1 أهداف الدراسة

4-1 أهمية الدراسة

5-1 فرضيات الدراسة

6-1 نموذج الدراسة

7-1 مصطلحات الدراسة

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

1-1 تمهيد

تتضمن جرائم الاحتيال الأخطاء المتعمدة في البيانات المحاسبية إما لغرض إخفاء سرقة الأصول أو لغرض تحريف المركز المالي للمنظمة، وعادة يمكن تقسيم جرائم الاحتيال إلى نوعين هما احتيال العاملين واحتيال الإدارة، حيث يتضمن احتيال العاملين بصفة عامة سرقة موارد المنظمة وما يصاحب ذلك من أخطاء متعمدة في السجلات المحاسبية لإخفاء مثل هذه السرقات في حين يتضمن احتيال الإدارة الأخطاء المتعمدة في السجلات المحاسبية بواسطة الإدارة العليا وذلك بغرض تحريف المركز المالي للمنظمة ونتائج أعمالها (Zabihollah, 2012, p: 4).

ُتعد حالات جرائم احتيال العاملين أكثر عرضة للحدوث وذلك في ظل ضعف نظام الرقابة الداخلية في المنظمة، إلا إن جرائم احتيال الإدارة يمكن أن يحدث حتى في ظل وجود نظام جيد للرقابة الداخلية، إذ يمكن للإدارة أن تتفوق على إجراءات الرقابة الداخلية، ومن ثم فإن جرائم احتيال الإدارة أكثر صعوبة في الاكتشاف من جرائم احتيال العاملين (David, 2010, P: 40).

ومع التسليم بحقيقة أن الغش عادةً ما يتم إخفاؤه إلا أن هناك 20سؤالاً لاكتشاف الغش والاحتيال في المنشآت، إذ اعتبرت هذه الأسئلة العشرون قرائن لعملية لوجود غش واحتيال في المنشأة سواء من قبل الإدارة أو من قبل الموظفين، وشكلت ظروفاً خاصة توحي بوجود غش واحتيال قائم في المنشأة يتطلب قدراً زائداً من الاهتمام لإيجاد قرائن كافية للحد من الغش والاحتيال في القوائم المالية (معيار التدقيق الدولي رقم 240، ص283-284).

وبالرغم من أن الاحتيال هو مفهوم واسع لأغراض معيار التدقيق الدولي 240، فإن المدقق معني بالاحتيال الذي يتسبب في خطأ جوهري في البيانات المالية. ولذلك فقد ازداد حرص الجهات المختصة على أهمية مواكبة مهنة المدقق للتطورات العلمية والمهنية، إذ تسعى الجهات ذات العلاقة لتفعيل دور هذه المهنة، وذلك بتطبيق المعايير المحاسبية التي تضفي

الأساس السليم والفعَّال على إعداد تقارير مالية مفيدة للجهات المستفيدة، تلتزم المؤسسات بها حتى تسير على نهج محاسبي يضمن لها النجاح والاستمرارية في ظل تحديات اقتصادية كبيرة (دليل الإتحاد الدولي للمحاسبين، 2004، معيار التدقيق الدولي 240).

2-1 مشكلة الدراسة وعناصرها

لقد وجهت انتقادات وبشكل متزايد في الفترة الحالية إلى مهنة التدقيق بسبب فشلها في اكتشاف حالات الغش والاختلاسات الكبيرة، مع الفشل في تحديد المخاطر، والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات الكبيرة. ويرجع إحتمال وجود خطأ أو غش واحتيال في القوائم المالية، إلى تعدد المراحل التي تمر بها البيانات المحاسبية، مما يترتب عليه تداعيات سلبية لجرائم الاحتيال في نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية (أبو زر، 2009). حيث تزداد أهمية تطوير دور مدقق الحسابات في التقرير عن القوائم المالية المتضمنة لتلك الجرائم والممارسات الاحتيالية،مستنداً بذلك إلى ما تمليه عليه المعايير المحاسبية، والمتغيرات التنظيمية، ومتطلبات الاستقلال التي تمنحه إعطاء رأي فني إنتقادي محايد، الأمر الذي يتطلب من المدقق فرض الوقاية والكشف عن مثل هذه الجرائم والممارسات للحد من هذه التداعيات، وبالتالي التقليل من تأثيرها في نظم المعلومات المحاسبية.

وفي ضوء المشكلة البحثية فإن الغرض من هذه الدراسة يتمثل في الإجابة على التساؤل الرئيس الآتي: **ما مستوى تأثير المتغيرات المرتبطة بجرائم الاحتيال المتمثلة بـ(جرائم الاحتيال المرتبطة بالإدارة، جرائم الاحتيال المرتبطة بالعاملين) في نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية؟**

وينبثق عن هذا السؤال الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: ما مستوى تأثير جرائم الاحتيال المرتبطة بالإدارة في نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية؟

السؤال الثاني: ما مستوى تأثير جرائم الاحتيال المرتبطة بالعاملين في نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية؟

3-1 أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في محاولة معرفة المتغيرات المرتبطة بجرائم الاحتيال وأثرها في نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف على أثر جرائم الاحتيال المرتبطة بالإدارة في نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية.

2- التعرف على أثر جرائم الاحتيال المرتبطة بالعاملين في نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية.

4-1 أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة من كونها تتمحور حول دراسة أثر المتغيرات المرتبطة بجرائم الاحتيال في نظم المعلومات المحاسبية وبالتطبيق على البنوك التجارية الكويتية، حيث أنها من الممكن أن تساهم في الوصول لنتائج ذات دلالة عن الدور الذي قد يؤديه المدقق، وبالتالي مساعدة صانعي القرار في التعامل مع هذا الموضوع، وتدعم الدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية في هذا المجال في البيئة الكويتية.

كما تأتي أهمية الدراسة من أهمية نظم المعلومات المحاسبية كإستراتيجية أصبحت تمثل موردًا استراتيجياً تعتمد عليها المؤسسات بمختلف اختصاصاتها للتعامل مع ظروفها عند اتخاذ القرارات المتعلقة بجرائم الاحتيال ونظم المعلومات المحاسبية. كذلك تعتبر هذه الدراسة مهمة للفئات التالية:

1- أعضاء مجالس الإدارة في البنوك لكونها تطلعهم وتعرفهم على جرائم الاحتيال المرتبطة في الإدارة والعاملين.

2- مديرو الإدارات العليا والإدارات الوسطى والتنفيذية والتشغيلية في البنوك.

3- المديرون الماليون والمحاسبين العاملين في أقسام المحاسبة في البنوك.

4-مستخدمي المعلومات الواردة في البيانات والقوائم المالية سواء داخل البنوك أو خارجها.

5- الباحثون الأكاديميون في المعاهد والجامعات.

5-1 فرضيات الدراسة

تم صياغة فرضية الدراسة الرئيسة على النحو الآتي:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α= 0.05) للمتغيرات المرتبطة بجرائم الاحتيال المتمثلة بـ (جرائم الاحتيال المرتبطة بالإدارة، جرائم الاحتيال المرتبطة بالعاملين) في نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية. ويتفرع عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الأولى:

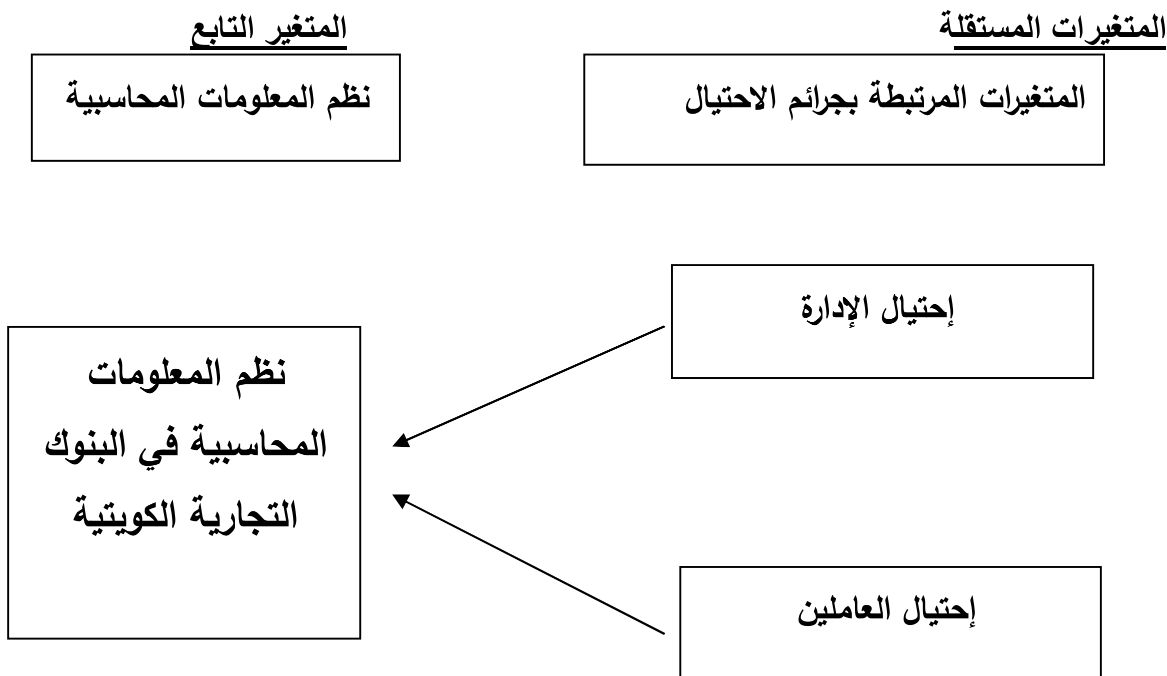
لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α= 0.05) لجرائم الاحتيال المرتبطة بالإدارة في نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية.

الفرضية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α= 0.05) لجرائم الاحتيال المرتبطة بالعاملين في نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية.

6-1 أنموذج الدراسة

لتحقيق غرض الدراسة والوصول إلى أهدافها المحددة فسوف يعتمد الباحث على نموذج يوضح العلاقات بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، ويوضح الشكل رقم (1-1) علاقات هذه المتغيرات.



الشكل رقم (1)

أنموذج الدراسة

المصدر: النموذج من إعداد الباحث بناءً على دليل الإتحاد الدولي للمحاسبين، 2004، معيار التدقيق الدولي 240.

7-1 مصطلحات الدراسة

لأغراض هذه الدراسة فقد تم تحديد معاني المتغيرات المستخدمة فيها، وهي كما يلي:

جرائم الاحتيال: يشير إلى فعل متعمد من قبل فرد واحد أو أكثر من قبل الإدارة في البنوك التجارية الكويتية أو المكلفين بالرقابة أو الموظفين أو أطراف أخرى، وهذا الفعل يتضمن

استخدام الخداع للحصول على ميزة غير عادلة أو غير قانونية (دليل الإتحاد الدولي للمحاسبين، 2004، معيار التدقيق الدولي 240).

إحتيال الإدارة: يتضمن هذا الغش قيام الإدارة في البنوك التجارية الكويتية بتوجيه القائمين على إنتاج القوائم المالية لتحريف وتعديل بنود ما تصوره هذه القوائم بهدف الظهور بالمظهر الحسن أمام ذوي المصالح عن طريق تعديل الأرقام الظاهرة في قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية والأرباح والخسائر، هذا وقد يحصل هذا النوع من الغش في ظل وجود أنظمة رقابية جيدة، وذلك بسبب تجاوز الإدارة للتعليمات واللوائح الداخلية لتلبية إحتياجاتها (لطفي، 2005، ص 60).

إحتيال العاملين: يتضمن هذا النوع من الاحتيال، سرقة موارد البنوك التجارية والتي عادة ما تكون مصحوبة بإخطاء متعمدة بالسجلات المحاسبية ترمي إلى إخفاء ما تم سرقته من موارد البنك وممتلكاته (لطفي، 2005، ص 60).

نظم المعلومات المحاسبية: هو عبارة عن نظام تقوم من خلاله بعملية جمع البيانات وتسجيلها وحفظها وإجرائها وتشغيلها لإنتاج معلومات تلزم لصنّاع القرار، حيث يمكن أن تستخدم نظم المعلومات المحاسبية تكنولوجيا متقدمة، تقوم على الجمع بين دراسة المحاسبة وتطبيقها بمساعدة أنظمة خاصة بالتصميم، والتنفيذ، ومراقبة المعلومات، وذلك لإنتاج معلومات لتزويد المستخدمين بالمعلومات المالية اللازمة لإدارة أعمالها (Sajad et al, 2008, p:17).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري

2-1 تمهيد

2-2 مفهوم الغش والاحتيال

2-3 أساليب الغش والاحتيال

2-4 إخفاء الغش والاحتيال

2-5 مسؤولية المدقق المتعلقة بالغش والاحتيال

2-6 نظم المعلومات المحاسبية

2-7 موارد وقدرات نظم المعلومات المحاسبية

2-8 دور استخدام أنظمة محاسبية مؤتمتة في تعزيز كفاءة نظام المعلومات المحاسبي وفاعليته

2-9 تأثير استعمال تقنيات المعلومات والاتصالات على مراحل الدورة المحاسبية

2-10 تأثير استخدام أنظمة مؤتمتة على وظائف نظام المعلومات المحاسبي وأهدافه

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

2-11 الدراسات باللغة العربية

2-12 الدراسات باللغة الأجنبية

2-13 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول: الإطار النظري

1-2 تمهيد

لقد وجهت انتقادات وبشكل متزايد في الفترة الحالية إلى مهنة التدقيق بسبب فشلها في اكتشاف حالات الغش والاختلاسات الكبيرة، مع الفشل في تحديد المخاطر، والتي أدت إلى إفلاس العديد من الشركات الكبيرة. ويرجع إحتمال وجود خطأ أو غش واحتيال في القوائم المالية، إلى تعدد المراحل التي تمر بها البيانات المحاسبية.

تُعد حالات جرائم احتيال العاملين أكثر عرضة للحدوث وذلك في ظل ضعف نظام الرقابة الداخلية في المنظمة، إلا إن جرائم احتيال الإدارة يمكن أن يحدث حتى في ظل وجود نظام جيد للرقابة الداخلية، إذ يمكن للإدارة أن تتفوق على إجراءات الرقابة الداخلية، ومن ثم فإن جرائم احتيال الإدارة أكثر صعوبة في الاكتشاف من جرائم احتيال العاملين.

ويرجع إحتمال وجود خطأ أو غش واحتيال في القوائم المالية، إلى تعدد المراحل التي تمر بها البيانات المحاسبية، وقد عرف معيار التدقيق الدولي رقم (240) الخطأ على أنه " إصطلاح يشير إلى أخطاء غير مقصودة في البيانات المالية، مثل: أخطاء حسابية أو كتابية في السجلات المستخدمة، السهو أو إساءة فهم الحقائق أو سوء تطبيق السياسات المحاسبية". كما عرف نفس المعيار الغش والاحتيال على أنه " إصطلاح يشير إلى فعل مقصود من قبل شخص واحد أو عدة أشخاص من الإدارة أو الموظفين أو أطراف ثالثة، والذي ينتج عنه تحريف في البيانات المالية (دليل الإتحاد الدولي للمحاسبين، 2004، معيار التدقيق الدولي 240).

الغش والاحتيال هو جميع الأفعال الباطلة المرتكبة من الأفراد الموظفين أو الإدارة، وذلك بغرض إخفاء الحقائق، أي سرقة أو إختلاس في أموال المشروع أو أية أفعال خارجة عن القانون، فالغش هو إفساد الحقيقة بشكل متعمد، والتمثيل الباطل، وأي تصرف يحدث بطريقة غير عادلة (David, 2010, P: 40).

ويرتكب الخطأ دون تدبير أو تخطيط مسبق وبسبب السهو والنسيان، الإهمال بأداء الواجبات، التقصير فيها أو الجهل بمعرفة مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، في حين أن الغش يشترك مرتكبه في صفات عدم النزاهة والشفافية، وعدم الالتزام بالأخلاق، ويذهب فاعله إلى تحقيق منفعة شخصية بسبب التحريف أو أي فعل منافي للأخلاق.

ويرى الباحث أن التلاعب والاحتيال في البيانات المالية على الرغم من عدم أخلاقياته، فانه يصعب على المحاسب القانوني الخارجي اكتشافه في كثير من الأحيان، وخصوصًا في ظل وجود محاسب متمرس وملم بهذا الفن اللاأخلاقي. ويتم التلاعب عادة باستخدام طرق غش وخداع متنوعة ومتعددة، وتتم محاسبة مرتكبيها، وإذا ما تم اكتشافها، من منطلق أن تلك الطرق كانت تتم وبشكل رئيس بوساطة قيام المتلاعب بمخالفة السياسات المحاسبية، والإفصاح عن الأمور على غير حقيقتها.

2-2 مفهوم الغش والاحتيال

بالرغم من أن الاحتيال هو مفهوم واسع لأغراض معيار التدقيق الدولي 240، فإن

المدقق معني بالاحتيال الذي يتسبب في خطأ جوهري في البيانات المالية. ولذلك فقد ازداد حرص الجهات المختصة على أهمية مواكبة مهنة المدقق للتطورات العلمية والمهنية، إذ تسعى الجهات ذات العلاقة لتفعيل دور هذه المهنة، وذلك بتطبيق المعايير المحاسبية التي تضفي الأساس السليم والفعَّال على إعداد تقارير مالية مفيدة للجهات المستفيدة، تلتزم المؤسسات بها حتى تسير على نهج محاسبي يضمن لها النجاح والاستمرارية في ظل تحديات اقتصادية كبيرة.

الغش والاحتيال هو فعل متعمد من قبل فرد واحد أو أكثر من قبل الإدارة أو المكلفين بالرقابة أو الموظفين أو أطراف أخرى، وهذا الفعل يتضمن استخدام الخداع للحصول على ميزة غير عادلة أو غير قانونية (بوعزة، 2014، ص9).

أشار معيار التدقيق الدولي رقم (240) إلى أن الغش يعني " فعلا مقصودا من

قبل شخص أو أكثر في الإدارة، وأولئك المكلفون بالرقابة والموظفون، أو أطراف خارجية، ويتعلق هذا الفعل باستخدام الخداع من أجل الحصول على مصلحة غير عادلة أو غير قانونية، والذي ينتج عنه تحريف في التقارير المالية" (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2003، ص202).

وعرف الغش والاحتيال على أنه "ارتكاب أخطاء عن عمد وسبق إصرار، ويعني ذلك أن الغش مرادفة للخطأ العمد، ويحدث الغش عن طريق التلاعب في البيانات المحاسبية، بهدف إخفاء معالم معينة، لتحقيق منفعة شخصية على حساب الوحدة الاقتصادية وتتنوع وتتشكل محاولات ارتكاب التلاعب، وتتمثل في الاختلاس والإبتراز والرشوة والتلاعب في عمليات الافصاح والتعارض في المصالح وإساءة استخدام السلطة" (الوقاد، وديان، 2010، ص93).

ويعرف الباحث الغش والاحتيال بأنه جميع الأفعال الباطلة المرتكبة من الأفراد الموظفين أو الإدارة، وذلك بغرض إخفاء الحقائق، أي سرقة أو إختلاس في أموال المشروع أو أية أفعال خارجة عن القانون، فالغش هو إفساد الحقيقة بشكل متعمد، والتمثيل الباطل، وأي تصرف يحدث بطريقة غير عادلة.

3-2 أساليب الغش والاحتيال

يشير إلى فعل متعمد من قبل فرد واحد أو أكثر من قبل الإدارة أو المكلفين بالرقابة أو الموظفين أو أطراف أخرى، وهذا الفعل يتضمن استخدام الخداع للحصول على ميزة غير عادلة أو غير قانونية. يقسم الغش إلى ما يلي: (دليل الإتحاد الدولي للمحاسبين، 2004، معيار التدقيق الدولي 240)

1- غش وإحتيال العاملين:

وهو الاحتيال الذي يتورط به موظفو المنشأة وقد يكون هناك تواطؤ داخل المنشأة أو مع أطراف أخرى خارجها (دليل الإتحاد الدولي للمحاسبين، 2004، معيار التدقيق الدولي 240).

ويتضمن هذا النوع من الغش، سرقة موارد المنشأة والتي عادة ما تكون مصحوبة بإخطاء متعمدة بالسجلات المحاسبية ترمي إلى إخفاء ما تم سرقته من موارد (لطفي، 2005، ص 60).

2- غش وإحتيال الإدارة:

وهو الاحتيال الذي يتورط به عضو واحد أو أكثر من الإدارة أو المكلفين بالرقابة، وقد يكون هناك تواطؤ داخل المنشأة أو مع أطراف أخرى خارجها (دليل الإتحاد الدولي للمحاسبين، 2004، معيار التدقيق الدولي 240).

ويتضمن هذا الغش قيام الإدارة بتوجيه القائمين على إنتاج القوائم المالية لتحريف وتعديل بنود ما تصوره هذه القوائم بهدف الظهور بالمظهر الحسن أمام ذوي المصالح عن طريق تعديل الأرقام الظاهرة في قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية والأرباح والخسائر، هذا وقد يحصل هذا النوع من الغش في ظل وجود أنظمة رقابية جيدة، وذلك بسبب تجاوز الإدارة للتعليمات واللوائح الداخلية لتلبية إحتياجاتها، لذا فقد تم الإشارة إليه بما يعرف ب (Occupational Fraud) (لطفي، 2005، ص 60).

3- الغش والتحريف بإعداد قوائم مالية مضللة:

ويتضمن التقرير المالي الاحتيالي تحريفات مقصودة، أو حذف مبالغ، أو إفصاحات في البيانات المالية من اجل خداع مستخدمي البيانات المالية، ويمكن أن يتضمن تقديم التقارير المالية الاحتيالية ما يلي: (دليل الإتحاد الدولي للمحاسبين، 2004، معيار التدقيق الدولي 240)

- الخداع كالتلاعب أو التزوير أو إجراء تغيير في السجلات المحاسبية أو الوثائق المدعمة التي أعدت منها البيانات المالية.
- التمثيل الخاطئ للبيانات المالية، أو الحذف المتعمد لأحداث وعمليات أو معلومات جوهرية أخرى منها.
- سوء استعمال متعمد للمبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف أو التصنيف أو العرض، أو الإفصاح.

وينتج هذا النوع من الغش نتيجة إتباع أساليب تهدف بمجملها إلى خداع مستخدمي القوائم المالية عن طريق إنتاج قوائم مالية مضللة، ومن الأمثلة على هذه الأساليب ما يلي: (دليل الإتحاد الدولي للمحاسبين، 2004، معيار التدقيق الدولي 240)

- معالجة أو تعديل أو تزييف السجلات المحاسبية التي يستند إنتاج القوائم المالية إليها.

- العرض الخاطئ أو الحذف المتعمد لإحداث وعمليات من المقترض أن تصورها القوائم المالية المنتجة.
- التطبيق الخاطئ للسياسات والإجراءات المحاسبية المعمول بها وعدم الإلتزام بعملية الإفصاح المحاسبي بالطريقة التي تمليها القوانين والتشريعات التي يحتكم إنتاج القوائم المالية إليها.

4- الغش والتحريف بسوء إستخدام الأصول:

وهو يتضمن سوء استخدام الأصول وسرقة أصول لمنشأة، وكثيراً ما يقوم به الموظفون بمبالغ صغيرة أو غير هامة، على أنه قد يشمل أيضاً المدراء الذين هم عادة أكثر قدرة على إخفاء حالات سوء الاستخدام بطرق يصعب اكتشافها، ومن الممكن أن يتم سوء استخدام الأصول بطرق عدة، بما في ذلك: (دليل الإتحاد الدولي للمحاسبين، 2004، معيار التدقيق الدولي 240)

- سرقة المقبوضات (على سبيل المثال اختلاس تحصيلات الذمم المدينة أو تحويل المقبوضات فيما يتعلق بالحسابات المشطوبة إلى حسابات مصرفية خاصة)؛
- سرقة أصول فعلية أو ملكية فكرية (على سبيل المثال سرقة المخزون السلعي للاستعمال الشخصي أو البيع، أو سرقة الخردة لإعادة بيعها، أو التواطؤ مع منافس بإفشاء بيانات تقنية مقابل دفع أموال)؛
- التسبب في أن تدفع المنشأة مقابل بضائع وخدمات لم يتم استلامها (على سبيل المثال دفعات لبائعين وهميين أو رشاوى تدفع للذين يقومون بالبيع لوكلاء الشراء للشركة مقابل تضخيم الأسعار أو دفعات لموظفين وهميين)؛
- استخدام أصول المنشأة للاستعمال الشخصي (على سبيل المثال استخدام أصول المنشأة كضمان لقرض شخصي أو قرض لطرف ذي علاقة)؛وكثيراً ما يرافق سوء استخدام الأصول سجلات أو مستندات غير صحيحة أو مضللة من أجل إخفاء حقيقة أن الأصول ناقصة أو تم رهنها بدون تفويض مناسب.

وتضمن سوء إستخدام الموارد الإقتصادية الخاصة بالشركة مثل سرقتها أو إستغلالها أو إختلاسها، ويشمل ذلك: (دليل الإتحاد الدولي للمحاسبين، 2004، معيار التدقيق الدولي 240)

- إختلاس المتحصلات النقدية أو سرقة المخزون.

- تواطؤ موظفي الشركة مع طرف آخر لسرقة أصولها.

4-2 إخفاء الغش والاحتيال

وهو محاولة المحاسب تغطية الغش والاحتيال الناتج عن عمد وعن سوء نية وإخفاء التلاعب والاختلاس في الحسابات بمحاولته موازنة ميزان المراجعة صوريا□ بتغيير قيم بعض الحسابات عن عمد، ويتم ذلك بنوعين من التغطية هي: (الحلو، 2012، ص 25)

1- تغطية مؤقتة: وتتطلب منه إعادة التلاعب وتكراره كلما تطلب الأمر ذلك.

2- تغطية ثابتة: وبمقتضاها لا حاجة إلى إعادة أو تكرار التلاعب في أي وقت ما لم يتطلب تغطية عملية جديدة.

وقد لا يهتم الموظف المعني بتغطية عملية التلاعب أي بإخفاء الغش والاحتيال استنادا□ إلى:

أ- العملية لن تقع ضمن نطاق العينة الاختبارية لعملية التدقيق.

ب - اقتناعه بعدم ضرورة تدبير التغطية .

ج - عجزه عن تدبير وسيلة تغطية .

أما إذا قام الموظف بتحصيل مبلغ من أحد العملاء سدادا لحسابه ولم يودعه بالبنك وقام باختلاسه فقد يحاول تغطية العملية بإحدى الطرق التالية: (الحلو، 2012، ص26)

1- تغطية مؤقتة: في مذكرة تسوية البنك التي يقوم بإعدادها والمشرف عليها:

- تخفيض مبلغ الشيكات التي لم تصرف من البنك بعد.
- تخفيض رصيد البنك بالدفاتر.
- زيادة مبلغ الإيداعات التي لم تظهر بكشف البنك بعد.

2- تغطية دائمة حسب الدفتر الذي يمسكه ويسجل في:

- دفتر الأستاذ العام المشرف عليه: تخفيض رصيد النقدية بتعمد الخطأ في الجمع أو الترصيد مع إجراء تغيير مكافئ في رصيد حساب آخر بالأستاذ العام للحفاظ على التوازن.
- دفتر النقدية المشرف عليه: تخفيض خانة المقبوضات النقدية مع إجراء تغيير مكافئ في مجموع خانة أخرى بالدفتر للحفاظ على توازنه.

والتغطية مهما كانت مؤقتة أو ثابتة فإنه يمكن اكتشافها، إذ أن التدقيق المستندي أو الحسابي وطلب الكشوف مباشرة من البنك من شأنها كشف التغطية الثابتة (بوعزة، 2014، ص32).

ويرى الباحث أن الغش والاحتيال لهما تأثير كبير على سلامة البيانات المحاسبية، وإن فطنة المدقق الخارجي ويقظته أثناء عملية التدقيق هي الكفيلة باكتشاف الغش والاحتيال في الحسابات، وعلى المدقق الخارجي أيضا أن يتحرى الدقة الكاملة أثناء عملية التدقيق لأنه قد تكون هناك أخطاء لا يمكن اكتشافها بسهولة تكون محكمة تتوجب بذل جهد زائد لاكتشافها.

5-2 مسؤولية المدقق المتعلقة بالغش والاحتيال

يهدف معيار التدقيق الدولي (240) إلى تكوين معايير وتقديم إرشادات بخصوص مسؤولية المدقق لاعتبار الاحتيال والخطأ عند تدقيق البيانات المالية، وفي ظل البيئة التقنية الجديدة يجب تحميل المدقق مسؤولية أكبر عن اكتشاف الاحتيال والخطأ وبالتعاون مع المكلفين بالرقابة وإدارة المنشأة، لأن احتمالات التلاعب والتزوير ستكون أكبر في ظل البيئة التقنية

الجديدة عنها في التقليدية من ناحية المستندات وحتى طرق إدخال المعلومات إلى الحاسب وإمكانية التلاعب بالبيانات والشطب والتحريف فيها، كذلك يجب أن تكون إجراءات التدقيق أكثر فاعلية في الكشف عن الأخطاء والاحتيال.

ويلجأ المحاسب أو ماسك الدفاتر أحيانا إلى إخفاء الخطأ أو الغش، إذ يحاول أحيانا أن يخفي جهله وعدم كفاءته بارتكاب خطأ عمدي، ولكن بحسن نية، كما في حالة المحاسب الذي يتلاعب في ميزان المراجعة بتغيير قيم بعض الحسابات حتى لا يظهر عجزه أمام إدارة المشروع. كما قد يحاول البعض إخفاء اختلاس معين حتى لا ينكشف أمره فيقوم بالتلاعب في الحسابات، ليضيف إلى جريمة الاختلاس جريمة أخرى (عبدالله، 2004، ص44).

لذلك فقد ازداد حرص الجهات المختصة على أهمية مواكبة مهنة المدقق للتطورات العلمية والمهنية، إذ تسعى الجهات ذات العلاقة لتفعيل دور هذه المهنة، وذلك بتطبيق المعايير المحاسبية التي تضفي الأساس السليم والفعَّال على إعداد تقارير مالية مفيدة للجهات المستفيدة، تلتزم المؤسسات بها حتى تسير على نهج محاسبي يضمن لها النجاح والاستمرارية في ظل تحديات اقتصادية كبيرة (المومني وأبو الرب، 2010، ص284).

وقد يحدث الغش والاحتيال نتيجة لمحاولات المحاسبين أو الإدارة في المشروع لإخفاء حالات الخطأ أو الغش بعض المؤشرات التي توحي بوجود حالات من الغش والاحتيال والتي يجب أن يأخذها المدقق بعين الاعتبار عند تخطيطه لعمله، وتنفيذه لعملية التدقيق، وقد أورد معيار التدقيق الدولي رقم (240) بعض هذه المؤشرات وهي: (معيار التدقيق الدولي رقم 240، ص 316-317)

أولا: الاختلافات في بيانات السجلات المحاسبية:

وتشمل الاختلافات في بيانات السجلات المحاسبية ما يلي: (معيار التدقيق الدولي رقم 240، ص 316-317)

1- معاملات غير مسجلة بأسلوب كامل أو في الوقت المناسب.

2- معاملات مسجلة في وقت غير مناسب فيما يتعلق بالمبلغ أو الفترة المحاسبية أو سياسة المنشأة.

3- أرصدة أو معاملات غير مدعمة أو غير مصرح بها.

4- تعديلات في أخر لحظة تؤثر بشكل جوهري في النتائج المالية.

5- أدلة على إمكانية وصول الموظفين للأنظمة والسجلات بما لا يتفق مع ما هو ضروري لأداء واجباتهم المخولة.

ثانيا: الأدلة المتعارضة أو الناقصة

وتشمل الأدلة المتعارضة أو الناقصة ما يلي: (معيار التدقيق الدولي رقم 240، ص 316)

1- مستندات ناقصة.

2- مستندات تبدو أنها تم إجراء تغيير فيها.

3- بنود أو مطابقات هامة غير مفسرة.

4- تغييرات غير عادية في الميزانية العمومية، أو تغييرات في الاتجاهات أو نسب البيانات المالية والعلاقات بينها.

5- شيكات ملغاة ناقصة أو غير موجودة، في الحالات التي يتم فيها إعادة الشيكات الملغاة إلى المنشأة مع بيان مصرفي.

6- مخزون أو أصول مالية ناقصة ذات أهمية كبيرة.

ثالثا: علاقات إشكالية أو غير عادية بين المدقق والإدارة:

وتشمل علاقات إشكالية أو غير عادية بين المدقق والإدارة ما يلي: (معيار التدقيق الدولي رقم 240، ص 317)

1- منع الوصول إلى السجلات أو موظفين معينين أو العملاء الذين يمكن طلب الأدلة منهم.

2- ضغوط على الوقت غير مناسبة تفرضها الإدارة لحل مسائل معقدة أو موضع خلاف.

3- تأخيرات غير عادية من قبل المنشأة في تقديم المعلومات المطلوبة.

4- عدم الرغبة في إضافة أو تعديل الإفصاحات في البيانات المالية لجعلها أكثر اكتمالا وقابلية للفهم.

5- عدم الرغبة في تناول نواحي الضعف المحددة في الرقابة الداخلية في الوقت المناسب.

رابعا: البنود الأخرى

وتشمل هذه البنود ما يلي: (معيار التدقيق الدولي رقم 240، ص 317)

1- عدم رغبة الإدارة في السماح للمدقق بالاجتماع بصورة شخصية مع المكلفين بالرقابة.

2- تغييرات متكررة في التقديرات المحاسبية لا تبدو أنها ناجمة عن تغييرات في الظروف.

3- تسامح بانتهاكات قواعد أخلاقيات المهنة للمنشأة.

وبناءً على هذه المؤشرات، فإن المدقق يقوم خلال تنفيذه لعملية التدقيق بفحص المستندات والحسابات، وطلب الكشوف من البنوك، وغير ذلك من الإجراءات التي من شأنها كشف حالات الخطأ والاختلاس والتلاعب وما يصاحبها من محاولات من قبل المحاسبين، أو إدارة المشروع للتغطية عليها أو إخفائها.

إن يقظة المدقق الخارجي كفيلة بأن تمكنه من كشف الغش والاحتيال في القوائم المالية إذا التزم بتقنية 20 سؤالاً الموضوعة بهدف اكتشاف الغش والاحتيال في المنظمات، هذه التقنية مثلت قرائن حقيقية وفعلية لوجود غش واحتيال قامت على أربعة محاور: (معيار التدقيق الدولي رقم 240، ص283)

المحور الأول: سلوك الموظفين في المنظمات عند قيامهم بالغش والاحتيال.

المحور الثاني: الرقابة الداخلية وإجراءات التسجيل المحاسبي في إثبات عمليات البيع والشراء وتحديداً عمليات الإلغاء لفواتير المبيعات القديمة.

المحور الثالث: عمليات التسوية للحسابات والأرصدة في نهاية السنة المالية.

المحور الرابع: الرقابة على المخزون في المنظمات.

وهذه التقنيات هي قرائن على وجود غش واحتيال في المنشأة سواءً من الإدارة أو من الموظفين، تم ذكرها في معيار التدقيق الدولي رقم (240). والعشرين سؤالاً التي وضعت

لكشف الغش والاحتيال ويشكل حدوثها في المنشآت ظرفاً واضحاً لوجود غش واحتيال، مما يستدعي المزيد من البحث عن ضوابط لهذه الظاهرة انطلاقاً من هذه الأسئلة العشرين ضمن معيار التدقيق الدولي رقم (240)، ومتطلبات استقلال المدققين على أن تحظى هذه الضوابط بقبول مدققي الحسابات الخارجيين، وتشمل هذه الأسئلة ما يلي: (معيار التدقيق الدولي رقم 240، ص283-284)

1- هل يتم تبادل الأفكار بين أعضاء فريق عملية التدقيق بشأن كيف ومتى يتم الاعتقاد أنه يمكن أن توجد أخطاء جوهرية في البيانات المالية بسبب الاحتيال؟

2- كيف يمكن للإدارة ارتكاب وإخفاء التقارير المالية الاحتيالية؟

3- كيف يمكن إساءة استخدام أصول المنشأة؟

4- هل يتم تقييم الظروف التي قد تدل على أن إدارة الأرباح والممارسات التي يمكن أن تتبعها الإدارة لإدارة الأرباح التي يمكن أن تؤدي إلى تقارير مالية احتيالية؟

5- هل يتم الأخذ بالاعتبار العوامل الخارجية التي تؤثر على المنشأة والتي قد تخلق دوافع للإدارة لارتكاب الاحتيال وتوفر الفرصة لارتكاب الاحتيال ؟

6-هل يتم الأخذ باعتبار العوامل الداخلية التي تؤثر على المنشأة والتي قد تشكل ضغوطاً على الإدارة لارتكاب الاحتيال وتدل على ثقافة أو بيئة تتيح للإدارة أو للآخرين تبرير ارتكاب الاحتيال؟

7- ما هي ضرورة مشاركة الإدارة في الإشراف على الموظفين الذين لهم إمكانية الوصول إلى النقد أو الأصول الأخرى التي يمكن أن تتعرض للاختلاس؟

8- هل يمكن تحديد التغيرات غير العادية أو تلك التي لا تفسير لها في سلوك أو أسلوب حياة المدراء أو الموظفين والتي وصلت إلى علم فريق عملية التدقيق؟

9- هل هناك تأكيد على أهمية المحافظة على وضع تفكير مناسب طيلة عملية التدقيق فيما يتعلق بقابلية وجود أخطاء جوهرية بسبب الاحتيال؟

10- كيف يمكن تقييم أنواع الظروف التي قد تدل على احتمال وجود احتيال؟

11- هل يمكن تحديد كيفية إدخال عنصر عدم تنبؤ في طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق التي سيتم أداؤها؟

12- كيف يمكن تحديد إجراءات التدقيق التي يمكن اختيارها للاستجابة لقابلية وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية بسبب الاحتيال؟

13- كيف يمكن تحديد ما إذا كانت أنواع معينة من إجراءات التدقيق أكثر فاعلية من غيرها؟

14- ما تقييم الادعاءات بوجود احتيال والتي تناهت إلى علم المدقق؟

15- ما هي تجاوزات الإدارة لأنظمة الرقابة الداخلية؟

16- ما تقييم الإدارة لمخاطرة احتمال وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية بسبب الاحتيال؟

17- ما هو أسلوب الإدارة في تحديد والاستجابة لمخاطر الاحتيال في المنشأة بما في ذلك أية مخاطرة معينة للاحتيال حددتها الإدارة أو أرصدة الحسابات أو فئات المعاملات أو الإفصاحات التي يمكن أن توجد لها مخاطرة الاحتيال؟

18- ما هو مستوى اتصال الإدارة إن وجد مع المكلفين بالرقابة فيما يتعلق بأساليبهم لتحديد والاستجابة لمخاطر الاحتيال في المنشأة؟

19- ما هو مستوى اتصال الإدارة إن وجد مع الموظفين فيما يتعلق بآرائهم حول ممارسات العمل والسلوك الأخلاقي؟

20- ما هو رأي المدققين الداخليين فيما يتعلق بمخاطر الغش والاحتيال؟

وفيما يلي أمثلة محددة من معيار التدقيق الدولي رقم (240) على ضوابط الحد من جرائم الاحتيال والغش في القوائم المالية: (معيار التدقيق الدولي رقم 240)

- زيارة المواقع أو إجراء اختبارات معينة بشكل مفاجئ أو دون الإعلان عنها، على سبيل المثال ملاحظة المخزون في المواقع التي لم يعلن عن حضور المدقق إليها في السابق أو إحصاء النقد في تاريخ معين وبشكل مفاجئ.

- جرد للمخزون في نهاية فترة إعداد التقارير أو في تاريخ أقرب إلى نهاية الفترة، وذلك لتقليل مخاطرة التلاعب بالأرصدة في الفترة بين تاريخ إكمال الجرد ونهاية فترة إعداد التقرير.

-تعديل أسلوب التدقيق في السنة الحالية، على سبيل المثال الاتصال شفوياً بالعملاء والمزودين الرئيسيين بالإضافة إلى إرسال طلبات تثبيت خطية لطرف معين ضمن المنظمة أو طلب معلومات إضافية ومختلفة.

- إجراءات تدقيق مفصلة لقيود تعديل حسابات المنشأة في الربع الأخير أو لنهاية السنة، والتحقق من أي من هذه القيود التي تبدو بأنها غير عادية من ناحية طبيعتها أو مبلغها.

- دعم العمليات الهامة وغير العادية، خاصة تلك التي تحدث في نهاية السنة أو بالقرب منها، بحث إمكانية قيام الأطراف ذات العلاقة ومصادر الموارد المالية بدعم العمليات.

-اتخاذ إجراءات تحقق تحليلية بشكل مفصل، كالقيام مثلاً بمقارنة المبيعات وتكلفة المبيعات حسب الموقع وخط العمل مع التوقعات التي طورها المدقق.

- إجراء مقابلات مع الموظفين الذين لهم اهتمام في النواحي التي توجد فيها مخاطرة وجود تحريفات مادية ناتجة عن احتيال، وذلك لمعرفة رأيهم بشأن هذه المخاطرة وما إذا كانت أنظمة الرقابة تتناولها أو كيف تقوم بذلك.

- عندما يقوم مدققون مستقلون آخرون بتدقيق البيانات المالية لواحدة أو أكثر من الشركات التابعة أو الأقسام أو الفروع فانه يجب عليهم النظر في مناقشتهم بشان مدى العمل اللازم أداؤه لضمان أن مخاطرة التحريف المادي الناتج عن الاحتيال والناتج عن معاملات وأنشطة بين هذه الوحدات قد تم تناولها بالشكل المناسب.

- إذا أصبح عمل الخبير مهما بشكل خاص فيما يتعلق ببند بيان مالي تكون فيه مخاطرة التحريف الناتج عن الاحتيال عالية فانه يجب اتخاذ إجراءات إضافية متعلقة ببعض أو جميع افتراضات الخبير والأساليب أو النتائج التي يتم التوصل إليها لتحديد أن هذه النتائج ليست غير معقولة، أو تعيين خبير آخر لهذا الغرض.

- أداء إجراءات تدقيقية لتحليل حسابات افتتاحية مختارة في الميزانية العمومية لبيانات مالية دققت سابقا لتقييم كيف تم حل بعض المواضيع المعينة المتعلقة بالتقديرات المحاسبية والأحكام الشخصية ،على سبيل المثال مخصص لمرتجعات المبيعات، وفهم ما تم حدوثه.

- اتخاذ إجراءات بشأن الحسابات أو مطابقات أخرى أعدتها المنشأة، بما في ذلك اعتبار المطابقات التي أجريت في مراحل انتقالية.

- إتباع أساليب عمل بمساعدة الحاسوب مثل استخراج البيانات لاختبارها بغرض تحديد الحالات الشاذة في مجموعة بيانات.

- فحص مدى أمانة وصحة السجلات والمعاملات الناتجة من الحاسوب.

- السعي للحصول على أدلة تدقيق إضافية من مصادر خارج المنشأة التي يتم تدقيقها.

- أداء إجراءات تحليلية جوهرية تتعلق بالإيرادات باستخدام بيانات غير مجمعة، على سبيل المثال مقارنة الإيرادات المبلغ عنها حسب الشهر أو حسب خط المنتج أو قطاع العمل أثناء فترة إعداد التقارير الحالية مع الفترات السابقة المماثلة، وقد تكون أساليب التدقيق بمساعدة الحاسب الآلي نافعة في تحديد علاقات الإيرادات أو المعاملات غير العادية أو غير المتوقعة.

- التأكيد لدى العملاء على شروط عقود معينة مناسبة وعدم وجود اتفاقيات جانبية لأن المحاسبة المناسبة كثيراً ما تتأثر بمثل هذه الشروط أو الاتفاقيات، وأساس الحسم أو الفترة التي تنتمي لها كثيراً ما تكون موثقة بشكل ضعيف، فعلى سبيل المثال مقاييس القبول وشروط التسليم والدفع وعدم وجود التزامات مستمرة مستقبلية على البائعين وحق إعادة المنتج ومبالغ إعادة البيع المضمونة ومخصصات الإلغاء أو التعويض كثيراً ما تكون مناسبة في هذه الظروف.

- الاستفسار من موظفي المبيعات والتسويق في المنشأة أو من المستشار القانوني في المنشأة عن مبيعات أو شحنات قرب نهاية الفترة وعن معرفتهم بأية أحكام أو شروط غير عادية مرتبطة بهذه المعاملات.

- الوجود الفعلي في موقع واحد أو أكثر في نهاية الفترة لمراقبة البضائع التي يتم شحنها أو تجهيزها للشحن (أو بضائع معادة تنتظر التنفيذ) وأداء إجراءات أخرى مناسبة للمبيعات أو قطع المخزون Inventory Cutoff.

- فحص سجلات المخزون السلعي للمنشأة لتحديد مواقع أو بنود تتطلب اهتماما خاصاً أثناء الجرد الفعلي للمخزون أو بعده.

- مراقبة جرد المخزون في مواقع معينة على أساس غير معلن أو إجراء جرد للمخزون في جميع المواقع في نفس التاريخ.

- إجراء جرد للمخزون في نهاية فترة إعداد التقارير أو بالقرب منها لتقليل مخاطرة التلاعب غير المناسب أثناء الفترة بين الجرد ونهاية فترة إعداد التقارير.

- أداء إجراءات إضافية أثناء مراقبة الجرد، على سبيل المثال إجراء فحص بشكل أقوى لمحتوى بنود مغلقة في صناديق وأسلوب تكديس البضائع (على سبيل المثال مربعات مجوفة) أو عليها بطاقات، والجودة (أي النقاوة أو الصنف أو التركيز) للمواد السائلة مثل العطور أو المواد الكيماوية الخاصة، والاستعانة بعمل خبير قد يساعد في هذا المجال.

- مقارنة كميات الفترة الحالية مع الفترات السابقة حسب فئة أو صنف المخزون أو الموقع أو حسب مقاييس أخرى لمقارنة الكميات التي يتم جردها مع سجلات دائمة.

- استخدام أساليب تدقيق بمساعدة الحاسب الآلي لإجراء مزيد من الجرد الفعلي للمخزون

- جرد النقدية أو الأوراق المالية في نهاية السنة أو بالقرب منها.

- المطابقة المباشرة للحسابات مع العملاء (بما في ذلك الإشعارات الدائنة والمبيعات المرتجعة، وكذلك التواريخ التي تمت فيها المبيعات) للفترة التي يتم تدقيقها.

- تحليل مرتجعات الحسابات المشطوبة.

- تحليل العجز في المخزون السلعي حسب المواقع أو نوع المنتج.

- مقارنة نسب المخزون السلعي الرئيسية مع معدل القطاع Industry Norm.

- مراجعة المستندات المدعمة للتخفيضات في السجلات الدائمة للمخزون السلعي.

- إجراء مطابقة على الحاسب الآلي بين قائمة البائع مع قائمة للموظفين لتحديد التطابق للعناوين أو أرقام الهواتف.

- إجراء بحث على الحاسب الآلي لسجلات الرواتب لتحديد العناوين المزدوجة أو أرقام هويات الموظفين أو أعضاء السلطة الضريبية أو الحسابات المصرفية.

- مراجعة ملفات الموظفين لتحديد الملفات التي تحتوي على أدلة قليلة أو لا تحتوي على أدلة على النشاط، على سبيل المثال عدم وجود تقييمات للأداء.

6-2 نظم المعلومات المحاسبية

يُعد موضوع نظم المعلومات المحاسبية من الموضوعات المهمة التي استحوذت على اهتمام وتفكير العديد من الكتاب والممارسين، حيث أصبحت نظم المعلومات المحاسبية السمة المميزة للمنظمات المعاصرة اليوم، لما يوفره استخدام هذه النظم من خدمة لإدارة المنظمات

تتمثل بتقديم المعلومات وإيصالها إلى المستفيدين بغية صنع واتخاذ القرارات المختلفة والتخطيط لأعمال المنظمة، فضلا عن تحسين أداء أعمال المنظمة وتحقيق الكفاءة والفاعلية.

وتلعب نظم المعلومات المحاسبية دوراً هاماً في تشغيل، ومعالجة، وتخزين، ونقل، واستخلاص البيانات والمعلومات لصالح المنظمة من خلال الحواسيب، ووسائل الاتصال، وشبكات الربط وغيرها من المعدات. وتقوم أنظمة المعلومات المحاسبية بتشغيل البيانات، وتقديمها للمستخدمين الذين يستفيدون من مخرجات هذه المعلومات. وقد أخذت التطورات الحاصلة في أنظمة المعلومات المحاسبية بنظر الاعتبار تلبية احتياجات المستخدمين (لطفي، 2005، ص132).

يعرف النظام بأنه وحدة مكونة من أنظمة فرعية متداخلة تهدف جميعها إلى تحقيق مجموعة أهداف (موسكوف وسيكمن,2012، ص21).

والنظام هو مجموعة منظمة من المكونات المرتبطة مع بعضها تعد لتنفيذ مهمة معينة (Cooper & Zmud, 2013, p:1172).

إن النظام المحاسبي مكون من المدخلات والمعالجات والمخرجات والتغذية العكسية والرقابة، ويتكون النظام من العناصر الآتية: (الراوي، 2007، ص17)

1-المدخلات (Input): وهي عملية تجميع العناصر التي تدخل إلى النظام لكي تعالج وهي عبارة عن الموارد الاقتصادية كالمواد والأموال والمعدات والأرض وقد تكون المدخلات من مصادر داخلية أو خارجية.

2- عمليات المعالجة (Process): وهي عمليات تحويلية يتم خلالها تحويل المدخلات إلى مخرجات أي إجراء عمليات تشغيلية على المدخلات (قد تكون يدوية أو آلية).

3- المخرجات (Output): قد تكون سلع أو خدمات أو معلومات وهي جميعها منتجات لمخرجات الوحدة الواحدة.

4-التغذية المرتدة (Feedback): وهي بيانات حول أداء النظام.

5-الرقابة (Control): وهي إحدى عناصر النظام المهمة التي تراقب وتقييم وتحدد فيما إذا كان النظام يتحرك لتحقيق هدفه.

ونظام المعلومات هو عبارة عن مجموعة من العناصر المتداخلة أو المتفاعلة مع بعضها والتي تعمل على جمع مختلف أنواع البيانات ومعالجتها وتخزينها ومن ثم بثها على شكل معلومات وتوزيعها على المستفيدين لغرض دعم صناعة القرارات وتأمين التنسيق والسيطرة على المنظمة أو الجهة المستفيدة (قنديلجي والجنابي، 2005، ص27).

ويعرف نظم المعلومات المحاسبي بأنه أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية (كالجهات الحكومية والدائنين والمستثمرين) وإدارة الشركة. ويعد نظام المعلومات المحاسبي من النظم الفرعية داخل الوحدة الاقتصادية وهو يضم ثلاث نظم فرعية منها: (Hall, 2004, p: 8)

1- نظام معالجة المعاملات (TPS) Transaction Processing System.

2- نظام الإبلاغ المالي والأستاذ العام (The General Ledger Financial Reporting System (GL/FRS) .

3- نظام الإبلاغ الإداري (MRS) Management Reporting System.

ويرى الباحث أن نظم المعلومات المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من الخطوات والإجراءات والأساليب والطرق التي تهدف إلى جمع وترتيب وتلخيص وتخزين وتحليل واسترجاع البيانات أي تشغيلها ومعالجتها بأي من طرق التشغيل وذلك للحصول على معلومات مفيدة وملائمة تساهم في عملية صنع القرار من قبل مستخدميها سواء كانت جهات خارجية أم داخلية وفي حالة استعمال تقنيات المعلومات الحديثة في عمليات معالجة البيانات فإن المعلومات الناتجة ستكون أكثر دقة وتسهم بشكل كبير في زيادة كفاءة وفاعلية عملية صنع القرارات.

7-2 موارد وقدرات نظم المعلومات المحاسبية

أولا: موارد نظم المعلومات المحاسبة:

هناك عدة موارد منها:

1-الموارد المادية Hardware Resource

تشمل جميع المعدات المستعملة في معالجة البيانات مثل الحواسيب وملحقاتها والطابعات ووسائط التخزين المختلفة وكذلك تتضمن شبكات الاتصالات من حواسيب ومحطات ومعالجات الاتصالات وهي تشمل مختلف أنواع الشبكات (انترانيت، اكسترانيت، انترنيت) والتي أصبحت من الأدوات المهمة في إدارة الأعمال الالكترونية الناجحة (قنديلجي والجنابي، 2005، ص46).

2-موارد البرامجيات Software Resources

هي الأنظمة والبرامج التي تشغل الأجهزة وتعالج البيانات وتحولها إلى معلومات وهي نوعان برامج النظم والتي تدير وتدعم عمليات منظومة الحاسوب والبرامج التطبيقية وهي برامج تعالج تطبيقات خاصة والإجراءات (النصوص) وهي توجيهات تشغيلية للأفراد الذين يستخدمون نظام المعلومات (حسين، 2011، ص48).

3-موارد البيانات Data Resources

تعد البيانات من الموارد المهمة في الوحدة ولا بد أن تدار هذه البيانات بكفاءة وذلك للاستفادة منها وتنظم البيانات في نظم المعلومات على شكل قواعد بيانات أو قواعد معرفة، قواعد نماذج أو بنوك معلومات (الصباغ، 2004، ص26).

إن وجود قاعدة بيانات سوف يسهل من عملية الحصول على البيانات ومعالجتها الأمر الذي يؤدي إلى تقليل الوقت والجهد المبذول في توليد المعلومات في الوقت الملائم وإيصالها إلى المستفيدين منها لاتخاذ القرار، كما أن وجود البيانات ضمن قاعدة موحدة يساعد على منع تكرار نفس البيانات من أماكن مختلفة، كما أن عملية التحديث لهذه البيانات ستكون لمرة واحدة وهو الأمر الذي يؤدي إلى تقليل التكاليف وحفظ البيانات كما يؤدي إلى عدم إضاعة الوقت في إجراء التحديث لأكثر من مرة، كما إن وجود قاعدة بيانات سيكون له اثر ايجابي كبير على أداء كافة العمليات داخل الوحدة وذلك لان عملية الوصول إلى أي بيانات من قبل أي قسم أو إدارة سوف يكون سريعا، وبالتالي إمكانية إجراء عمليات المعالجة والتحديث بسهولة اكبر، كما يؤدي إلى وجود تكامل في عمل الإدارات داخل الوحدة الاقتصادية، ومن ابرز خصائص قاعدة البيانات هي: استقلالية البيانات، فصل العرض المنطقي عن العرض المادي للبيانات،

اتساق البيانات، تكامل البيانات، المشاركة في الملكية، إدارة البيانات المركزية (الجزراوي والجنابي، 2007، ص107).

4-موارد الإفراد Human Resources

هم الأشخاص العاملين في تشغيل وإدارة نظم المعلومات ومكوناتها وهم من الاختصاصيين والمستخدمين النهائيين، ويشير مصطلح عاملي المعرفة إلى الأشخاص الذين يستخدمون المعرفة كجزء من مسؤوليات عملهم وهم إما أفراد يعملون في نظام المعلومات أو مستخدمين لمخرجاته وقد قسم مورد الأفراد إلى قسمين: (النجار، 2007، ص30)

- المستفيدون: وهم الذين يستفيدون من نظم المعلومات أو من المعلومات المنتجة من هذا النظام.

- المختصون: وهم المسؤولون عن تطوير وتشغيل نظم المعلومات بها فيهم محللي النظم وخبراء البرمجيات ومشغلي الحاسوب,ويقصد بالمتخصصين في نظم المعلومات: هم الأفراد الذين يحللون ويصممون ويشغلون ويطورون نظم المعلومات (النجار، 2007، ص30).

ويرى الباحث أن استخدام تقنيات أنظمة المعلومات المحاسبية المؤتمتة لا يلغي دور المحاسب، حيث أن له دور كبير منذ بداية إعداد وتصميم نظام المعلومات المحاسبي وفي إعداد دراسات الجدوى في حال تصميم نظام معلومات محاسبي جديد أو في حالة تطوير النظام القائم لما يملكه من معرفة بتفاصيل عمل الوحدة، كما أن له دور حيوي وفعال من خلال تعاونه مع مصممي ومعدي البرامج المحاسبية التي سوف يتم استعمالها، وذلك لما يملكه من خبرات ومؤهلات محاسبية، كما أن دوره موجود في عملية تجميع وإعداد البيانات لإدخالها إلى الحاسوب ولا ينتهي دور المحاسب هنا وإنما يستمر دوره في عمليات تحليل المخرجات وإعداد المقارنات ومن ثم إيصال المعلومات بالشكل المطلوب والوقت الملائم إلى الأطراف المستفيدة منها وذلك عبر شبكات الاتصال المستعملة فضلا عن دوره في استلام ردود أفعال المستخدمين النهائيين ومتطلباتهم وأرائهم حول مخرجات النظام المحاسبي والعمل مع مصممي ومعدي البرامج لإجراء التعديلات وتطوير النظام.

ولهذا فان اكتساب المهارة الحاسوبية من قبل المحاسبين لها عدة مزايا: (الجنابي، 2007، ص28)

- تساعد على إيجاد لغة مشتركة في التفاهم والتعاون بين أعضاء فريق التصميم، مما يوفر الجهد والوقت لانجاز المهمة الخاصة بدراسة وتحديد المؤشرات المتعلقة بتصميم عناصر النظام.

- تكون أداة واقية لمنع حدوث أخطاء واحتيال الحاسوب.

- تكسبه القدرة على اختيار التصميم الذي يستعمل البرامج المحاسبية التي تتلاءم مع إمكانية الوحدة.

ثانيا: قدرات نظم المعلومات المحاسبية

تتمتع نظم المعلومات المحاسبية بعدد من القدرات، ويمكن الاستفادة منها عن طريق الاستخدام الكفء والفعال لهذه النظم ومنها ما يأتي: (طه، 2012، ص107):

1- تشغيل سريع ودقيق للبيانات،طاقة تخزينية عالية.

2- نقل سريع للمعلومات.

3- تعامل فوري ومتواصل مع المعلومات.

4- ربط مستخدمي النظام بالأطراف الخارجية.

5- دعم اتخاذ القرار.

6- دعم الذاكرة التنظيمية وهي تتمثل في الحصيلة الإجمالية للمعرفة المتوافرة في المنظمة.

7- تمايز المنتج.

8- النمذجة: أي إعداد نماذج تنبؤية عن البيئة المستقبلية التي ستعمل فيها الوحدة الاقتصادية.

9- الآلية أي تغير آليات العمل داخل الوحدة الاقتصادية.

2-8 دور استخدام أنظمة محاسبية مؤتمتة في تعزيز كفاءة نظام المعلومات المحاسبي وفاعليته

أولا: تأثير استخدام أنظمة محاسبية مؤتمتة على مقومات النظام المحاسبي:

إن مقومات أي نظام هي مجموعة الأسس التي يقوم عليها عمل النظام والتي ينبغي أن تعمل بصورة مترابطة ومكملة لبعضها بحيث لا يمكن الاستغناء عن احدها إذا ما أريد لذلك النظام تحقيق أهدافه بفاعلية ومقومات النظام المحاسبي هي:

أولا: تأثير استعمال تقنيات المعلومات والاتصالات على المجموعة المستندية:

تمثل المستندات أهم المقومات للنظام المحاسبي في أي وحدة اقتصادية وتأتي الأهمية من التالي: (يحيى والحبيطي، 2013، ص19)

1- توفر المستندات الدليل الموضوعي ويحتوي على البيانات التي تمثل الخطوة الأولى في عمل النظام.

2- تعد المستندات احد الوسائل المهمة ضمن وسائل الرقابة على كافة الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية.

3-تعد المستندات سجلاً تاريخياً للوحدة الاقتصادية، تحتوي على بيانات مؤرخة عن الأحداث الاقتصادية التي قامت بها الوحدة خلال المدة المالية السابقة.

إن المستندات الأصلية هي قلب أي نظام محاسبي سليم وان استعمال تقنية المعلومات والاتصالات يتطلب ضرورة تعديل شكل المستندات وطبيعتها (من ورقية إلى الكترونية) بصورة تتوافق مع البرنامج المحاسبي المنفذ بالحاسوب والمطبق في الوحدة وكذلك نظام الترميز المتبع للوصول إلى البيانات التي يتم حفظها من خلال أحدى وسائط التخزين (يحيى والحبيطي، 2013، ص20)

ويرى الباحث أن دور المحاسب هنا له أهمية كبيرة إذ إن معظم الأخطاء والمشاكل التي تحدث لاحقا هي بسبب الإهمال والتقصير في هذه المرحلة ولاسيما في عملية إعداد وتجميع وإدخال البيانات للحاسوب فكلما كانت هناك إجراءات رقابية سليمة على عملية إدخال البيانات كانت النتائج تتمتع بقدر كبير من الدقة والمصداقية.

ثانيا: تأثير استعمال تقنيات المعلومات والاتصالات على المجموعة الدفترية:

تتمثل المجموعة الدفترية بكافة الدفاتر والسجلات التي يتم مسكها في الوحدة الاقتصادية فهي تمثل الوعاء الذي يتم فيه تفريغ كافة البيانات المستخرجة من الأدلة الموضوعية المؤيدة للإحداث الاقتصادية التي قامت بها الوحدة وعند استعمال التقنيات، فان

هناك نوعين أساسين من الملفات التي يتم التعامل معها: (الجزراوي والجنابي، 2007، ص81)

النوع الأول: ويسمى بالملف الرئيس (master file) والذي يشبه سجل الأستاذ في النظام اليدوي فهو يحتوي على جميع البيانات التي تحتاجها الوحدة الاقتصادية حول مفردة معينة مثال ذلك: أن ملف حسابات المدينين يضم أرقام الزبائن وعناوينهم وأرصدة حساباتهم الجارية وحدودهم الائتمانية.

النوع الثاني: ويسمى ملف العمليات (Transaction File) فهو يشبه دفتر اليومية في النظام اليدوي وهو يتضمن بيانات حول أحداث خاصة مثال ذلك (ملف عمليات المبيعات يتضمن بيانات حول المبيعات خلال فترة زمنية معينة)، ويستخدم ملف العمليات لتحديث الملف الرئيس لذا لابد أن يحتوي ملف العمليات الخاصة على العمليات اللازمة لغرض التحديث.

ثالثا: تأثير استعمال تقنيات المعلومات والاتصالات على دليل الحسابات

إن دليل الحسابات أداة مهمة في توجيه العمل المحاسبي من خلال تحديد الحسابات التي يمكن أن تتأثر بها العمليات التي تقوم بها الوحدة، وهو أداة مساعدة تساهم في تسهيل العمل المحاسبي من خلال التصنيفات والتبويبات والترقيمات التي تعطى للحسابات المختلفة، ويمكن إن يتضمن الدليل توضيحاً لبعض المفاهيم والمصطلحات المحاسبية فضلاً عن نوعية السياسات والطرق المحاسبية التي يتوجب استعمالها وأن استعمال الحاسوب قد ساعد على تطوير طريقة إعداد الدليل المحاسبي فضلاً عن المحافظة على سرية البيانات أو الحسابات المسجلة، وكذلك دقة تصنيف للحسابات ويخزن دليل الحسابات في نظم المعالجة المؤتمتة في ملف خاص، إذ تكون مكونات الملف الالكتروني تطابق مكونات دليل الحسابات اليدوي وتعتمد المعالجة الالكترونية على استعمال نظام ترقيم لكل عملية مطلوب معالجتها الكترونيا (حمزة، 2010، ص108).

وترتكز المعالجة الالكترونية على استخدام نظام الترقيم المركب فهو يوفر طرقا سهلة للوصول إلى نماذج بيانات الملفات وتميزها عن بعضها، لذا فان نظام الترقيم المركب ساهم في أن تكون هناك نظم معالجة الكترونية ذات مزايا تحليلية واقتصادية ورقابية وسهولة في التشغيل والصيانة، وينظم دليل الحسابات على أساس أقسام الحسابات الأساسية ومن ثم كل

حساب يصنف إلى بنود مميزة والبنود تصنف إلى أنواع والأنواع تقسم إلى تحليل أدق تفصيلا، أما النوع الآخر من الترقيم فهو الترقيم المتسلسل وهو يؤدي إلى أعداد نظم غير قادرة على وضع علاقات مفيدة بين الملفات وقد تؤثر على خطوات عمل البرنامج نفسه (حمزة، 2010، ص110).

رابعا: تأثير استعمال تقنيات المعلومات والاتصالات على التقارير والقوائم المالية

تمثل التقارير والقوائم المالية ناتج العمل المحاسبي في أي وحدة اقتصادية وخلاصة لكل ما قامت به من عمليات ضمن نشاطاتها الجارية وغير الجارية وهي تقدم إلى كافة الجهات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالوحدة والتي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات متعددة وتصنف مجموعة التقارير والقوائم المالية إلى: (الخيرو، 2012، ص4)

- مجموعة التقارير المالية: والتي تحتوي على البيانات المحاسبية المعدة أساسا للاستخدام من قبل الجهات الداخلية وغالباً تتعلق بالنشاط الداخلي الذي تقوم به الوحدة الاقتصادية.
- مجموعة القوائم المالية: والتي تحتوي على البيانات المحاسبية المعدة أساسا للاستخدام من قبل الجهات الخارجية وهي تتعلق بالنشاط العام للوحدة، ومن القوائم المالية الأساسية التي تعد في نهاية المدة المالية هي: قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية وعدد من الكشوفات التوضيحية، إن استخدام تقنيات المعلومات أدى إلى سرعة الحصول على التقارير بأنواعها فضلاً عن إمكانية عرض هذه القوائم على الشاشة.

ويرى الباحث أن استعمال تقنية المعلومات والاتصالات سيكون له تأثير ايجابي على جميع مقومات نظم المعلومات المحاسبية، إذ سيختصر الكثير من الوقت والجهد المبذول في عملية تجميع وتبويب وتصنيف البيانات ومن ثم تسجيلها في دفاتر اليومية والأستاذ العام ومن ثم إجراء العمليات الحسابية عليها ومن ثم استخراج الأرصدة والنتائج، كما أن استعمال التقنيات يخفض الكثير من التكاليف التي يمكن أن تتكبدها الوحدة أثناء عمليات المعالجة اليدوية (من حيث أعداد الموظفين الكبيرة في أقسام الحسابات والدفاتر والسجلات الحسابية والمستلزمات الأخرى وكمية البيانات التي يمكن أن يتكرر التعامل معها)، فضلا عن أن استعمال التقنيات يقلل من الأخطاء والغش والتلاعب بسبب أن معظم العمليات تتم من خلال الأجهزة وملاحقاتها وبوجود إجراءات رقابية متينة فانه يتم إيصال المعلومات إلى الأطراف

المستفيدة منها بالدقة والوقت والشكل المناسب لاتخاذ القرارات وهو من أهم أهداف نظام المعلومات المحاسبي.

9-2 تأثير استعمال تقنيات المعلومات والاتصالات على مراحل الدورة المحاسبية

يمر عمل نظم المعلومات المحاسبية بمجموعة من المراحل في سبيل القيام بمهامه الوظيفية في الوحدة الاقتصادية التي يعمل فيها، ففي ظل استعمال تقنيات المعلومات الحديثة وخاصة الحاسبات وملحقاتها فان هذه المراحل سوف يتم تقليصها واختصارها، وتمر مراحل الدورة المحاسبية اليدوية بعدة مراحل هي: تسجيل البيانات، تبويب أو ترحيل البيانات المالية إلى الحسابات، تلخيص أو استخراج الأرصدة وإعداد موازين المراجعة، إعداد القوائم المالية وعرض النتائج في تقارير دورية، دراسة النتائج وتفسيرها (الجنابي، 2007، ص89).

وفي حال استعمال تقنيات المعلومات والاتصالات فان مرحلتي التسجيل والتبويب تتم في مرحلة واحدة، إذ يتم الاستغناء عن دفاتر اليومية والأستاذ اليدوية واستبدالها بملفات (ملف العمليات والملف الرئيس)، إذ تكون عملية إدخال البيانات هي عملية التسجيل للمعاملات التي تجري داخل الوحدة وبين أقسامها وأنظمتها الفرعية المختلفة أو بين الوحدة وزبائنها أو بين الوحدة ومورديها وتشمل وظيفة الإدخال عمليات جمع بيانات المعاملات من مصادرها الأصلية وإعدادها وتنسيقها بهدف إدخالها إلى الحاسوب بواسطة إحدى وسائط الإدخال المناسبة، أما مرحلة التلخيص وهي تعادل مرحلة تشغيل البيانات بالحاسوب فأن وظيفة المعالجة هي الوظيفة التي تعمل على تخزين البيانات وتعديلها وتغييرها بإجراء العمليات الحسابية والمنطقية عليها وتحويلها إلى معلومات تلائم احتياجات المستفيدين)، إذ تتم جميع هذه العمليات بواسطة الحاسوب وملحقاته بسرعة ودقة وبأقل جهد وقد يكون تشغيل البيانات فوريا أو على دفعات,أما مرحلة عرض النتائج وتعادل هذه المرحلة مرحلة إخراج النتائج سواء المطبوعة أو على الشاشة (مرئية) أو المخزونة على وسائط الخزن المناسبة، وقد تكون المخرجات إما التقارير بأنواعها أو القوائم المالية أو تكون استجابة للاستفسارات (الخيرو، 2012، ص9).

وبناءً على ما تقدم فانه عند استعمال تقنية المعلومات والاتصالات فان الخطوات والمراحل الخاصة بالدورة المحاسبية يتم اختصارها إلى ثلاث خطوات وهي: تسجيل العمليات، ومعالجة البيانات أو تشغيلها، وعرض النتائج على شكل تقارير وقوائم مالية.

ويرى الباحث انه بالرغم من أن معظم العمليات في نظم المعالجة الالكترونية تتم ضمن الأجهزة والمعدات إلا أن دور المحاسب مهم بدأ من مراحل تجميع وإعداد وإدخال البيانات للحاسوب، فضلا عن دوره في عمليات التحليل وإجراء المقارنات وإيصال المخرجات بالدقة والسرعة والشكل المطلوب للأطراف المستفيدة منها وفي ظل النظام المحاسبي اليدوي نلاحظ أنه يتم تسجيل القيود المحاسبية وإثباتها في دفتر اليومية من واقع المستندات الأصلية للعمليات، ومن ثم ترحيلها إلى سجل الأستاذ الفرعي والأستاذ العام ومن ثم إعداد ميزان مراجعة لحسابات الأستاذ العام.

أما في ظل النظم الالكترونية المؤتمتة يوجد ملفات يتم فيها تخزين البيانات لغرض معالجتها وهي نوعين رئيسة: (حسين، 2007، ص423)

1- الملف الرئيسي.

2- ملف العمليات، والذي ينقسم إلى قسمين:

- ملف العمليات الجارية:وهو يتضمن سجلاً لكل عملية محاسبية تمت أثناءالمدة مثلاً (شهرا) وتستعمل بيانات هذا الملف كمدخلات لتحديث أرصدة الملف الرئيسي ثم تضاف بيانات ملف العمليات الجارية إلى الملف الدائم وبهذا يعد ملف العمليات الجارية ملف مدخلات فقط.

- ملف العمليات الدائم: فهو يشتمل على العمليات المتراكمة لكل ملفات العمليات الجارية عن الفترات السابقة مثلا (من بداية السنة – حتى هذا الشهر) لذا يعد ملف العمليات الدائم ملف مدخلات وملف مخرجات ويعتبر هو الأساس لاستخراج مسار المراجعة عند تدقيق الحسابات نهاية الفترة ، إذ إن هذا الملف يساعد على إمكانية تتبع أي عمليات تمت خلال النظام، ويعتبر ملف العمليات الدائم هو دفتر اليومية الأصلي الذي فيه جميع عمليات الوحدة وله فائدة من الناحية الأمنية الخاصة بالبيانات إذ يمكن الرجوع إليه في حال فقدان أي بيانات أو أي ملفات عمليات جارية أثناء عملية التشغيل.

10-2 تأثير استخدام أنظمة مؤتمتة على وظائف نظام المعلومات المحاسبي وأهدافه

أولا: الوظائف الرئيسة لنظام المعلومات المحاسبية المؤتمة:

من الوظائف الرئيسة لنظم المعلومات المحاسبية المؤتمتة ما يأتي:

1-وظيفة تجميع البيانات (المدخلات):

يقوم نظام تشغيل البيانات بجمع البيانات التي تصف كل إجراء داخلي من إجراءات الوحدة وكذلك عملياتها الجارية والمحاسب هو الذي يقوم بتغذية الحاسب بهذه البيانات وقد تحدث بعض المشاكل أثناء نقل البيانات منها وجود خلل في خطوط الاتصال والقوى الكهربائية أو حدوث حرائق وكوارث طبيعية أو بسبب أخطاء الموظفين وعمليات الغش والتلاعب وهناك نوعين من عمليات إدخال البيانات للحاسوب: (الدهراوي، 2005، ص131)

- **الإدخال المباشر للبيانات:** إذ يتم إدخال بيانات كل عملية بصورة منفردة وفي نفس وقت حدوثها.

- **الإدخال الجماعي للبيانات (دفعات):** وفيها يتم تجميع البيانات المتعلقة بالعمليات من المستندات الأولية ثم التحقق من صحتها وبعد ذلك تسجيلها على شريط ممغنط من قبل شخص مسؤول عن إدخال البيانات وذلك قبل إدخالها للحاسوب للمعالجة.

2-وظيفة معالجة البيانات:

يتضمن تشغيل البيانات عدة أنشطة فرعية وذلك لتحويل البيانات إلى معلومات ومنها العمليات الحسابية والمقارنات المنطقية والفرز والتصنيف والترتيب والتلخيص والاسترجاع، وقد تحدث مشكلات في هذا المجال وذلك بسبب قلة الخبرة والمهارة في استخدام البرامج الحاسوبية وعمليات الإدخال غير الصحيحة من قبل الموظفين المسؤولين أو قيام بعض المحاسبين بإعطاء إيعازات غير صحيحة للحاسوب وبالتالي تشغيل غير صحيح للبيانات والحصول على مخرجات خاطئة، أن معالجة البيانات في النظم المحاسبية المؤتمتة تتم بطريقتين**:** المعالجة بالدفعة، والمعالجة بالوقت الحقيقي **(**الجزراوي والجنابي، 2007، ص93).

3- وظيفة إنتاج المعلومات (المخرجات):

وهي عبارة عن استرجاع ونقل ونشر وتوصيل المعلومات الناتجة إلى المستفيدين منها داخل الوحدة الاقتصادية أو خارجها وذلك للاستفادة منها في عملية صنع القرارات ومن ثم تحقيق الأهداف ودور المحاسب هنا مهم في تحديد المحتوى والشكل الذي تظهر فيه التقارير والقوائم (مكليودوشيل، 2006، ص494)

4- وظيفة إدارة البيانات:

كل وحدة اقتصادية لديها الكثير من العمليات الجارية والإجراءات يومياً ويتم وصف كل عملية جارية بعدد من عناصر البيانات وينبغي أن تحفظ كل هذه البيانات في مكان ما حتى تصبح هناك حاجة إليها، إذ يتم تخزين البيانات والمعلومات في وسائط تخزينية مختلفة للرجوع إليها في أي وقت وإعادة إنتاج وتحديث وصيانة أي إضافة وتغيير بالبيانات الموجودة في الملفات ولابد من وضع ضوابط تحد من الوصول غير المصرح به لوسائط التخزين من اجل الحفاظ على سلامة وامن البيانات والمعلومات (الدهراوي، 2005، ص132)

5-وظيفة الرقابة:

أي الرقابة على المعلومات المرتدة من المستفيدين عن طريق التغذية المرتدة ، إذ إن التغذية المرتدة قد تكون أراء أو ملاحظات أو احتياجات يرسلها المستفيدون من نظام المعلومات المحاسبي وتتم الاستفادة من هذه المعلومات لاستعمالها في تقييم فيما إذا كان النظام يعمل بشكل جيد ويحقق أهدافه ومن ثم تحديد ما هي الإجراءات الرقابية الواجب إتباعها للوصول إلى مخرجات ترضي المستفيدين (مكليودوشيل، 2006، ص495).

ثانياً: أهداف نظام المعلومات المحاسبي في ظل استخدام أنظمة مؤتمتة:

تسعى المحاسبة كنظام معلومات إلى تحقيق هدف عام يتمثل بتوفير المعلومات التي يمكن إن تستفيد منها عدة جهات لها علاقات مباشرة وغير مباشرة بالوحدة الاقتصادية وبما يمكن إن يساعدها في اتخاذ العديد من القرارات ويتم تحقيق الهدف العام من خلال تحقيق مجموعة أهداف فرعية وهي: (يحيى والحبيطي، 2013، ص22)

1- توفير معلومات عن طبيعة وأوجه نشاط الوحدة ونتائج أعمالها من خلال قياس كافة الأحداث الاقتصادية التي حدثت خلال فترة مالية معينة ومن خلال عملية التسجيل والتبويب والتلخيص في الدفاتر والسجلات المحاسبية.

2- توصيل كافة البيانات والمعلومات عن طريق مجموعة من التقارير والقوائم المالية إلى كافة الجهات المستفيدة منها.

3-تحقيق الرقابة الداخلية على جميع العناصر المادية التي تتواجد في الوحدة الاقتصادية.

ويرى الباحث أن استخدام أنظمة مؤتمتة لن يغير من طبيعة الأهداف السابقة الذكر وإنما سيسهم بشكل كبير في تعزيز فاعلية نظام المعلومات المحاسبي، إذ إن باستعمالها سيتم توفير اكبر قدر من المعلومات والتي تتميز بالدقة وإمكانية الاعتماد عليها والتي تقدم إلى جميع الأطراف المستفيدة بالوقت المناسب وبالشكل المطلوب لاتخاذ القرارات مع اختصار للجهد والوقت والتكاليف، كما أن استعمال التقنيات سيوفر قدر كبير من الحماية لموارد وأصول الوحدة وذلك لان معظم العمليات تتم بشكل الالكتروني وان تتدخل العنصر البشري محدود وفقط للأشخاص المصرح لهم، لذا فان استعمال تقنيات المعلومات والاتصالات لا يؤثر على أهداف النظم المحاسبية ولكن الذي يتأثر فقط إجراءات ووسائل التطبيق وان استعمالها يساعد على تحقيق هذه الأهداف بأكبر درجة من الكفاءة والفاعلية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

قام الباحث بالإطلاع على الكثير من الأدبيات والدراسات التي ناقشت موضوع الدراسة الحالية، ومن هذه الدراسات ما يلي:

11-2 الدراسات باللغة العربية

- دراسة الرحيلي والقريقري، (2004). بعنوان: دور المدقق الخارجي في تقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاحتيال لأغراض تخطيط عملية المراجعة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المدقق الخارجي في تقييم العوامل المرتبطة بالمخاطر الحتمية لأغراض تخطيط عملية المراجعة، وقد اعتمد الباحث على ثلاثة فروض رئيسية للدراسة الميدانية التي أجريت في المملكة العربية السعودية، وشملت عينة مكونة من (119) مدقق حسابات. وخلصت الدراسة إلى أن المدققين في السعودية يقيمون مخاطر الاحتيال عند المستوى المناسب باستثناء عاملين هما: العميل، والقوانين المؤثرة في صناعة العميل، حيث جاء تأثيرهم سلبيا كما بينت أن عوامل الخطر الحتمي المتعلقة بإدارة العميل جاء في الترتيب الأول على المجموعة وباتجاه موجب العامل "معدل دوران عال في الإدارة العليا في السنوات الأخيرة" حيث أن المراجعين يولون التغيير المتكرر في الإدارة العليا اهتماماً أكبر، وبعده في الترتيب "معدل دوران عال في موظفي الحسابات في السنوات الأخيرة". كذلك

تبين عدم وجود إجراءات رقابة داخلية كافية لدى العميل" وباتجاه موجب 77٪، وبعده في الترتيب الثاني " العميل يطلب من المراجع إنجاز عملية المراجعة في زمن أقل من الوقت اللازم" وباتجاه موجب 57٪ .

- دراسة بابقي، (2006)، بعنوان: " دور مراجع الحسابات في مواجهة عمليات الاحتيال والتلاعب في الحسابات"، دراسة نظرية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم المحاسبة الإبداعية والدوافع التي تحفز إدارة الشركات على ممارستها، وتحديد الوسائل المختلفة لتنفيذها، وبناءاً على ذلك فقد عرض الباحث بعض الإجراءات التي أفرزتها أدبيات التدقيق لتحجيم تلك الممارسات مع توضيح دور مدقق الحسابات في الحد من ممارسة عمليات الاحتيال والتلاعب في الحسابات بغرض تخفيض التضليل في التقارير المالية، اتبع الباحث في إعداد بحثه المنهج الاستنباطي من خلال الرجوع إلى المراجع العربية والأجنبية والبحوث والدراسات التي اهتمت بعمليات الاحتيال والتلاعب في الحسابات، واعتمد كذلك المنهج الاستقرائي في التعرف على مساهمات الفكر المحاسبي والممارسة العملية في هذا المجال. وقد توصلت الدراسة إلى أهمية إجراء المزيد من البحوث في البيئة العربية بهدف التحري عن مدى وجود الممارسات المحاسبية لعمليات الاحتيال والتلاعب في الحسابات ودوافع ممارستها. وأن تطور المنظمات المهنية وسائل إكتشاف حالات الممارسات المحاسبية لعمليات الاحتيال والتلاعب في الحسابات حتى تتماشى مع الزيادة المطردة في تلك الحالات التي قد تؤدي إلى إخفاق عملية التدقيق. كما ينبغي لمدقق الحسابات الإهتمام بوضع برامج تدريبية للعاملين بمكاتبهم لتحسين مستوى أدائهم، وتطويره بما يتلاءم مع التطورات المتسارعة في بيئة الأعمال.

- دراسة يافقير، (2008)، بعنوان: " مدخل مقترح لقياس أثر الدور الحوكمي للمراجع على ممارسة عمليات الاحتيال المحاسبي للشركات المسجلة أسواق الأوراق المالية "

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الدور الحوكمي للمدقق على ممارسة عمليات الاحتيال المحاسبي للشركات المسجلة أسواق الأوراق المالية المصرية والسعودية، حيث أعتمد الباحث على التقارير المالية للشركات المسجلة بهذين السوقين وتقارير مجلس الإدارة المنشورة من قبل هذه الشركات وذلك للفترة من سنة 2001-2007، حيث بلغ عدد الشركات المسجلة في

سوق الأوراق المالية المصري والتي أجريت عليها الدراسة (26) شركة موزعة على (11) قطاع، كما اشتملت العينة على (69) شركة مسجلة في سوق الأوراق المالية بالمملكة العربية السعودية موزعة على (8) قطاعات. توصلت الدراسة إلى أن هناك أثر إيجابي لتطبيق متطلبات حوكمة الشركات على الحد من ممارسة عمليات الاحتيال المحاسبي، حيث شهدت فترة ما بعد تطبيق لائحة حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية إنخفاضاً في تلك الممارسات، كذلك وجدت الدراسة إن المنشآت التي تقوم بالتطبيق الجيد للحوكمة في المملكة العربية السعودية تمارس بشكل أقل عمليات الاحتيال المحاسبي مقارنةً بالشركات الأخرى. وأن الشركات التي يكون فيها تطبيق متطلبات الحوكمة منخفضاً، تكون أكثر ممارسة لعمليات الاحتيال المحاسبي، وخاصةً الشركات التي يسيطر على مجلس إدارتها أعضاء من عائلة واحدة لها حصة كبيرة من ملكية الشركة. وفي ضوء النتائج أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بتطبيق آليات حوكمة الشركات لما لذلك من آثار ايجابية على جذب الإستثمارات المحلية والعالمية، وإعطاء متطلبات تطبيق آليات الحوكمة الصبغة الإلزامية سواء عن طريق استصدار قوانين في هذا الشأن، أو قواعد ولوائح لها الصبغة القانونية الملزمة للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية.

- دراسة احمد، (2009)، بعنوان: تطوير قياس خطر الاحتيال باستخدام مدخل تحليل الإستراتيجية بغرض رفع كفاءة وفعالية عملية المراجعة.

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير نموذج للمراجعة يتنبأ بالمتغيرات البيئية المستجدة، ومخاطر القياس بالقيمة العادلة، بغرض تحقيق قياس أفضل لخطر الاحتيال ومن ثم رفع كفاءة وفاعلية عملية المراجعة، واعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي باستطلاع أدب المراجعة بهدف التوصل إلى إطار مفاهيمي لكيفية تأثير دراسة وفهم تقدير أخطار المراجعة والاختيار بين أساليب الفحص البديلة. وقد خلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

1- لا يعد التحليل الجزئي للإستراتيجية مفيدا مثل التقييم الكامل لها في توليد تقييم دقيق لخطر الاحتيال.

2- يمثل خطر احتواء القوائم المالية على تشويه واحتيالجوهري أمراً هاما بالنسبة للمراجع.

3- يؤدي تحليل محتوى الإستراتيجية إلى تحسين دقة تقدير خطر الاحتيال على مستوى المنشاة وعلى مستوى تشغيل العمليات مقارنة بحالات عدم إجراء هذا التحليل.

- دراسة الضرغام، (2012)، بعنوان: تطوير دور مدقق الحسابات الخارجي في التقرير عن القوائم المالية المضللة

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير دور مدقق الحسابات الخارجي في التقرير عن القوائم المالية المضللة، وذلك من وجهة نظر مدققي الحسابات العاملين في مكاتب التدقيق في الأردن. قام الباحث بإجراء تحليل مالي على إحدى الشركات التي تم تصفيتها في الأردن في عام 2009حيث أظهرت النتائج تدنياً حاداً في مؤشراتها المالية، كما اتبع الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال استبانة، حيث تم التوصل إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التخطيط ومعالجة عملية التدقيق الخارجي في ظل المتطلبات الإجرائية الحالية والتخطيط والمعالجة في ظل المتطلبات الإجرائية المقترحة في التأثير على التقرير عن القوائم المالية المضللة من وجهة نظر مدققي الحسابات. حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن المتطلبات الإجرائية المقترحة من شأنها زيادة كفاءة المدقق أثناء مرحلة التخطيط في تحديد المجالات الواجب التركيز عليها خلال تنفيذ عملية التدقيق. كما أشارت النتائج إلى أن المتطلبات الإجرائية المقترحة تساهم في زيادة فاعلية معالجة عملية التدقيق باستخدام قانون بنفورد، والذي يمكن اعتباره دليلاً يوجه مسار المدقق نحو اكتشاف العمليات المضللة. هذا وقد تم تقديم عدة توصيات كان أهمها ضرورة ايلاء عملية تخطيط التدقيق الخارجي الأهمية التي تستحقها وذلك من خلال وضع أسئلة معيارية عن المجالات المفحوصة، الأمر الذي يساعد في توجيه عملية التدقيق نحو التقرير عن القوائم المالية المضللة من وجهة نظر مدققي الحسابات. والتزام مدقق الحسابات بتنفيذ المتطلبات الإجرائية المقترحة لعملية التدقيق الخارجي بهدف رفع كفاءة المدقق في تحديد الثغرات التي تمثل فرص تضليل من وجهة نظر مدققي الحسابات، وذلك من خلال تطبيق اختبارات الكفاءة واستخدام قانون بنفورد.

- دراسة (جعارة، 2012). بعنوان: أساليب المدقق الخارجي في اكتشاف عمليات الاحتيال / الغش في البيانات المالية للشركات المساهمة العامة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأساليب والإجراءات التي يتبعها المدقق الخارجي في اكتشاف عمليات الاحتيال / الغش في البيانات المالية للشركات المساهمة العامة من وجهة مدققي الحسابات الخارجيين، وقد ركزت الدراسة على عوامل المخاطرة المتعلقة بالأخطاء الناجمة عن التقارير الاحتيالية وسوء استخدام أصول الشركة وهي عوامل تؤدي إلى فشل مدققي الحسابات الخارجيين في الكشف عنها. وقد اختار الباحث عينة عشوائية من مدققي الحسابات الخارجيين العاملين في مكاتب التدقيق المسجلين لدى جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين والذين قاموا بالتدقيق على البيانات المالية للشركات المساهمة العامة في الأردن. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها:

1- على الرغم من أن ظاهرة الاحتيال والغش موجودة تاريخيا إلا إنها ظلت محدودة لاترقى إلى مستوى المشكلة العامة في محاسبة الأعمال وبين المتعاملين وذلك بفضل الجهود المبذولة من جانب الدول التي سنت القوانين والتشريعات التي تجرم الاحتيال والغش.

2- أظهرت أدوات القياس المستخدم بالدراسة قدرتها على توضيح الصورة لدى مدققي الحسابات الخارجيين حول كيفية اكتشاف أساليب الاحتيال والغش التي يلجا إليها العاملين في الشركات المساهمة العامة أو من قبل أعضاء الإدارة العليا.

3- أثبتت الدراسة قدرة مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين في اكتشاف طرق وأساليب الغش والاحتيال المستخدمة في إعداد التقارير المالية.

وأوصت الدراسة بضرورة تحفظ الشركات في إصدار الأصول المالية للموجودات وطرح الأسهم في أسواق المال والعمل على منع صفقات المضاربات وتفعيل دور هيئات المراقبة المالية في الأردن.

-دراسة (محمد ودحدوح، 2013)، بعنوان: دور لجان التدقيق في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية دراسة ميدانية

هدف هذا البحث إلى دراسة دور لجان التدقيق في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإعداد استبانة وزعت على عدد من

أعضاء لجان التدقيق في الشركات المساهمة السورية والمدققين الخارجيين، وقد تضمنت الاستبانة ضوابط تشكيل لجان التدقيق والمهام التي تقوم بها والتي من شأنها الحد من الاحتيال .وخلص البحث إلى أن ضوابط تشكيل لجان التدقيق ومهامها تؤثر في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية، كان أهمها توافر الاستقلالية لدى أعضاء لجنة التدقيق وتوافر الخبرة المالية والمحاسبية لدى أعضاء لجنة التدقيق. والتأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينتج عن قيام الشركة بعقد الصفقات أو إبرام العقود في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة. ومتابعة مدى استجابة إدارة الشركة لملاحظات المدقق الداخلي المتعلقة بالاحتيال وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة. وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على ضوابط تشكيل لجان التدقيق ومدى توافرها لدى لجان التدقيق في الشركات المساهمة السورية، ولاسيما توافر الاستقلالية والخبرة المالية والمحاسبية لدى أعضائها، وضرورة قيام الشركات التي لا يوجد لديها لجان تدقيق بتشكيل لجان تدقيق من الأعضاء غير التنفيذيين، ضمن الضوابط التي تسهم في زيادة فعاليتها في الحد من الاحتيال.

- دراسة (المطارنة، 2013)، بعنوان: دور أخلاقيات مهنة التدقيق في اكتشاف أساليب الغش والاحتيال وأثر ذلك على جودة التقارير المالية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور أخلاقيات مهنة التدقيق في اكتشاف أساليب الغش والاحتيال وأثر ذلك على جودة التقارير المالية، شمل مجتمع الدراسة مكاتب التدقيق العاملة في الأردن والبالغ عددها حوالي (82) مكتب تدقيق مرخص، أما العينة فتكونت من (261) مدققا يعملون في مكاتب التدقيق في الأردن. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها وجود تأثير لدور أخلاقيات مهنة التدقيق في اكتشاف أساليب الغش والاحتيال على جودة التقارير المالية من وجهة نظر عينة الدراسة، حيث بينت النتائج أهمية الحرص على تنفيذ استراتيجيات واضحة ودقيقة لعملية التخطيط لكل مهمة تدقيق على حدة على أن تتضمن جدول زمنى لانجاز كل مهمة. وبينت النتائج أهمية التنويع في استخدام وسائل دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية وعدم الاقتصار على وسيلة واحدة، وذلك للاستفادة من مزايا الوسائل المختلفة والتقليل من عيوبها وبما يكفل سلامة الحكم على درجة فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمنشاة

التي يقومون بتدقيقها. كذلك أشارت نتائج الدراسة إلى أهمية احتواء المعلومات المحاسبية على معلومات تتصف بخاصية الصدق في التعبير عن الظواهر المراد التقرير عنها، كذلك ضرورة تطابق الخصائص النوعية المحددة في النظام المحاسبي مع تلك المقررة لدى معايير المحاسبة الدولية. وأوصت الدراسة بالتأكيد على أهمية دور أخلاقيات مهنة التدقيق في اكتشاف أساليب الغش والاحتيال وفقا لمعايير العمل الميداني الدولية، من خلال دراسة وتحليل هذه المعايير بهدف التأكد من قدرتها على الاستجابة للمعايير الدولية، وذلك لتأثيرها الواضح على جودة التقارير المالية من وجهة نظر عينة الدراسة.

- دراسة (بوميالة، 2014)، بعنوان: مدى التزام شركات المساهمة العامة بتطبيق برامج الحماية من الغش والاحتيال: دراسة تطبيقية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام شركات المساهمة العامة بتطبيق برامج الحماية من الغش والاحتيال: دراسة تطبيقية من وجهة نظر المديرين الماليين. تكونت عينة الدراسة من (39) مديرًا مالياً، ولتحقيق أهداف الدراسة أعدت استبانة يجيب عنها المديرون الماليون في تلك الشركات مكونة من (40) فقرة تضمنت ستة مجالات رئيسية. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أبرزها:

1- أن هناك التزام من الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتطبيق برامج الحماية من الغش والاحتيال بدرجة عالية.

2-أن أهم المعوقات التي تحد من الغش والاحتيال هو المتعلق بتطبيق برامج الحماية هو نقص المؤهلات العلمية والخبرة العملية لدى القسم المالي.

قُدِّمت الدراسة مجموعة من التوصيات من زيادة الوعي والاهتمام بتطبيق برامج الحماية من الغش والاحتيال في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين

- دراسة (بوعزة، 2014)، بعنوان: مسؤوليات المراجع الخارجي اتجاه الغش في القوائم المالية

هدفت هذه الدراسة إبراز مسؤوليات المدقق الخارجي حول التصرفات الغير قانونية في القوائم المالية وذلك من خلال تقييم مدى التزام مدققي الحسابات لمسؤوليتهم المهنية

وقدرتهم على اكتشاف مخاطر الغش وتحديد العوامل التي تؤدي إلى اكتشافه من قبل مدققي الحسابات.

وخلصت الدراسة إلى أن المدقق الخارجي غير مسؤول قانونياً على اكتشاف الغش إلا أن عليه أن يبذل العناية المهنية ويمارس الشك المهني عند مراجعة القوائم المالية لاكتشاف التلاعبات باعتبار أن المجتمع المالي ينتظر منه إبداء الرأي حول صحة القوائم المالية بأكثر شفافية ومصداقية.

12-2 الدراسات باللغة الأجنبية

- دراسة (Daniel, etal, 2002) بعنوان :

Auditors' New Procedures for Detecting Fraud

هدفت الدراسة إلى توسيع إجراءات التدقيق وتطويرها، وذلك لمنع وإكتشاف الإحتيال في البيانات المالية المعدة إلكترونيا، والخروج بأساليب تدقيق جديدة، وذلك بغض النظر عن تجربة المدققين سابقا، والإعتقاد لديهم حول أمانة ونزاهة الإدارة، وبيان البرامج الأكثر فعالية في كشف البيانات المالية. واعتمدت الدراسة على الاستبانه لجمع المعلومات وبالتطبيق على 422 مكتب تدقيق. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

1- انه على المدقق أن يقوم بتطبيق أسلوب التدقيق بما يتلاءم مع خطر الإحتيال، وان يقوم بأساليب فحص أكثر شمولا.

2- التركيز على الأخطار الناتجة عن عدم السيطرة الكفوؤة للرقابة الداخلية، كما انه قد يتطلب في بعض الأحيان من المدقق أن يغير طبيعة عملية التدقيق، ويغير توقيت التدقيق أيضا.

3- هناك تزايدا في موافقة المراجعين لقبول أخطاء جوهرية في القوائم المالية، من خلال الاستسلام لضغط الإدارة، وإلغاء بعض الإجراءات من برنامج التدقيق، إذا كان هناك خطرا منخفضا، وأن هذه الأخطاء ستؤدي إلى مقاضاة المدققين الذين شهدوا بعدالة القوائم المالية بصورة خاطئة.

-دراسة (Joseph, 2002) بعنوان :

Occupational Fraud : The Audit as Deterrent

هدفت الدراسة إلى توضيح أشكال الإحتيال التي تمت، ومن هم مرتكبو الإحتيال، وبيان أفضل الطرق الممكنة لإكتشاف الإحتيال، وكيف يتم منع ذلك الإحتيال، وتأثير التدقيق على حجم الإحتيال، حيث كان منهج الدراسة هو المنهج الوصفي. وأظهرت نتائج الدراسة أن التدقيق كان له نتيجة وتأثير هامين على حجم الخسائر الناتجة عن الإحتيال لما يلي:

1- إن عملية التدقيق بحد ذاتها كانت قادرة على إكتشاف الإحتيال، وذلك من خلال الإجراءات الروتينية، مثل فحص الوثائق وتحليل البيانات المالية، والتحقق من الأصول.

2- إن معرفة المدققين المتطورة وكفاءتهم، تثبط عزيمة مرتكبي الإحتيال، فهي بذلك تساهم في منع حدوث الإحتيال.

3- أظهرت الدراسة أن 64% من الإحتيالات، تم إرتكابها من قبل المدراء التنفيذيين، وقد كانت نسبة الذكور منهم أعلى من نسبة الإناث، وان 7% فقط من مرتكبي الإحتيال قد تم إدانتهم في جرائم سابقة، كما ان 33% من الإحتيالات التي تم إكتشافها كانت مرتكبة من قبل شخصين أو أكثر، وان أكبر الإحتيالات خسارة كانت تحصل في الشركات العامة.

- دراسة (Carcello & A. Nagy. 2004) بعنوان:

Audit firm tenure and fraudulent financial reporting.

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين استمرارية المدقق واكتشاف الغش والاحتيال بالتقارير المالية للشركات الأمريكية خلال الفترة 1990 إلى 2001. وقد وجد أن أغلب التقارير المالية التي وقع فيها الاحتيال تقع في فترة السنوات الثلاث الأولى من تولي مدقق الحسابات لمهامه مع العميل، كما لم تقدم الدراسة أية أدلة على ارتباط الاحتيال والغش بالتقارير المالية مع زيادة فترة استمرارية المدقق. كما أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى جودة التقارير المالية للشركات المبحوثة على علاقة بطول فترة استمرار مدقق الحسابات، بمعنى أن استمرارية المدقق لفترات زمنية طويلة تقلل من استقلاليته بقبوله وإقراره لتقارير الإدارة ذات مستوى التحفظ المتدني، كما أن سلبية العلاقة يمكن أن تقل في الحالات التي تزيد فيها المساءلة القانونية للمدقق ولم يظهر أثر لكبر حجم العميل عليها.

- دراسة (Cormier & Lapointe, 2006) بعنوان:

The auditor's assessment and detection of corporate fraud: some Canadian evidence

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار فاعلية مدخل تقدير الخطر في اكتشاف الغش والاحتيال المحاسبي، وذلك في ظل بيئة عمل لا يحكمها معايير مراجعة تلزم مراقبي الحسابات بمراعاة التحريفات الناتجة من حالات الغش المحاسبي بصورة مفصلة (الشركات الكندية). وذلك من خلال مقارنة بين خصائص وأحكام تخطيط مراقب الحسابات الخبرة في اكتشاف الغش بآخرين لا يمتلكوا هذه الخبرة. وبعد التحليلات النظرية للإجابات على عدد من الأسئلة من خلال الحصول على إجابات من الممارسين الفعلين للمهنة، حيث قامت الدراسة بتجميع بيانات الدراسة التطبيقية بواسطة قائمة استقصاء مكونة من ثلاث أجزاء، تم استلام 117 قائمة كاملة (بعد استبعاد 5 غير كاملة) منها 37 من مراقبي حسابات ذو خبرة سابقة في اكتشاف الغش والاحتيال لعملائهم. وبعد تجميع وتحليل البيانات توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها ما يلي:

1- أن مراقبي الحسابات الذين يهتموا بعوامل خطر الغش والاحتيال التي ترتبط بشكل وثيق بعوامل خطر الغش في كل مراحل المراجعة ويقيموا خطر الغش بشكل واضح يكونوا أكثر قدرة لاكتشاف الغش من غيرهم.

2- أن مراقبي الحسابات الذين يقوموا بتقدير عوامل الخطر من خلال الاعتماد علي التحليل الأساسي (مثل المقارنة مع السنوات السابقة، فحص العلاقات المتوقعة بين عناصر القوائم المالية)، يكونوا أكثر قدرة علي اكتشاف الغش المحاسبي.

3- استخدام مراقبي الحسابات لإجراءات مراجعة معينة (مثل تحليل مبادئ محاسبية معينة، ربما تكون مرتبطة بالتلاعب)، أو إجراءات تحليلية معينة لاكتشاف الغش والاحتيال عند كل مراحل عملية المراجعة، قد يزيد من احتمالية كشف التحريفات الجوهرية الناتجة من تضليل القوائم المالية، واختلاس الأصول.

- دراسة (Rahahleh & Siam, 2007) بعنوان:

"Evaluation of Computerized Accounting Information Systems Effectiveness in the Jordanian Commercial Banks"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك التجارية الأردنية في ظل التطور التكنولوجي، والكشف المبكر للغش والاحتيال، والاختلاسات، ومراقبة عملية التطوير المستمر في أداء العمل. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة وزعت باليد على المديرين الماليين والعاملين في الدوائر المالية في الإدارات العامة للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق الأوراق المالية (بورصة عمان) للعام 2003م والبالغ عددها تسعة بنوك، حيث تم توزيع (45) استبانة، اعتمد منها لغايات التحليل والدراسة (42) استبانة، وقد تبين من نتائج الدراسة أن نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في البنوك التجارية الأردنية تتمتع بدرجة عالية من المرونة والملاءمة والبساطة. كذلك بينت النتائج وجود اتفاق بين عينة الدراسة على أن تحسين جودة وظيفة المراجعة الداخلية يؤدي إلى إحكام الرقابة على المنشأة وتدنيه المخاطر التي تتعرض لها، كما يؤدي إلى تحقيق التفاعل الجيد مع باقي أطراف العملية التدقيقية في الشركات، مما ينعكس في النهاية بصورة ايجابية على جودة التدقيق.

- دراسة (Burton, 2007) بعنوان:

Discussion of Information Technology, Related Activities of Internal Auditors

هدفت الدراسة إلى التأكد من مدى سلامة وموضوعية مدخلات النظام المحاسبي وصحة البيانات، وتقييم العمليات التشغيلية للنظام المحاسبي والتأكد من سلامتها وتقييم مخرجات النظام المحاسبي ومدى ملاءمتها من حيث دقتها وشمولها وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، كما هدفت إلى تقييم دور الرقابة الداخلية في التقليل من مخاطر تكنولوجيا المعلومات ومعالجة المشكلات الإدارية والتطبيقية التي أحدثتها التطورات المستمرة في مجال تكنولوجيا المعلومات ومدى توافر إجراءات وضوابط الأمن والحماية المناسبة في النظام المحاسبي، وقد أجرى الباحث دراسته على عينة شملت (379) مدققا داخليا في الولايات المتحدة وباستخدام استبانه الدراسة التي أعيد منها (102) استبانه أي ما نسبته (27%) من مجموع الاستبيانات الموزعة. وقد أكدت نتائج على أهمية دور نظم وتكنولوجيا المعلومات المحاسبية في حماية الممتلكات من خلال توفير إجراءات وضوابط الأمن والحماية المناسبة. والتأكيد على أهمية رفع مستوى كفاءة نظم وتكنولوجيا المعلومات المحاسبية وإجراء عمليات الصيانة والتطوير المستمرة للتجهيزات الآلية والبرامج التطبيقية لتحقيق مستوى أفضل من إنجاز الأعمال والمهام.

- دراسة (Blay, et al, 2007) بعنوان:

" The Effect of Fraud and Going Concern Risk on Auditors Assessments of the Risk of Material Misstatement and Resulting Audit Procedures "

هدفت هذه الدراسة تأثير مخاطر الاحتيال بشأن تقييم مدقق الحسابات لمخاطر البيانات الخطأ والتخطيط وبين أداء تدقيق البيانات المالية، كما هدفت إلى التحقق من الترابط والتشابك بين التقييم الأولي للمدققين الخاص بمصادر العمل ومخاطر الاحتيال والتخطيط وبين أداء تدقيق البيانات المالية، عملية تحديد أدلة الإثبات الخاصة بالتدقيق، وتوقيت جمع الأدلة ونطاق الأدلة الخاصة بالتدقيق التي تم جمعها، تدعم هذه الدراسة الفرضيات التي تقول أن مخاطر الأعمال وخطر الاحتيال لها علاقة مع درجة إقناع وتوقيت الأدلة، كما يجب أخذ مخاطرة الأعمال ومخاطر الاحتيال بعين الاعتبار في التقييم الأولي لمخاطر التحريف. وكشفت النتائج أن كلا من مخاطر الاحتيال ومخاطر الأعمال مرتبطان بشدة مع مخاطر التحريف، وتتم إعادة

التحكم في التحليل الأولي لتقييم المدقق لمخاطر التحريف بشكل دوري، وفحص استمرارية تأثير مخاطر الاحتيال ومخاطر الأعمال.

- دراسة (Edwards etal, 2010)، بعنوان:

Discussion of Information Technology, Related Activities of Internal Auditors

هدفت الدراسة إلى التعرف دور نظام الرقابة الداخلية كأحد الأنظمة الفرعية المكونة للنظام المحاسبي في التأكد من صحة وسلامة مدخلات النظام المحاسبي وبيان العوامل التنظيمية في اكتشاف الأخطاء وعمليات الغش والاحتيال والتلاعب التي تتعلق بالجوانب التنظيمية والتطبيقات العملية لنظم المعلومات المحاسبية. وقد تمت الدراسة بإجراء مسح عام شمل المدققين الداخليين في البنوك والمؤسسات المصرفية في الولايات المتحدة لعام 2000.

وتوصل الباحثون إلى عدد من النتائج من أهمها أن نظم الرقابة والتدقيق الداخلي المستخدمة في هذه المصارف تسهم في إضافة قيمة جديدة للمنظمة وتساعد في تحقيق الأهداف بخطط الأعمال وتقارير الرقابة والتدقيق وبما تتضمنه من توصيات لإصلاح الأخطاء وتطوير الأعمال. كما أشارت نتائج الدراسة إلى تطور مفهوم الرقابة من مجرد اكتشاف الأخطاء وعمليات الغش والاحتيال والتلاعب إلى تطوير ضوابط ومعايير رقابية تتعلق بالجوانب التنظيمية والتطبيقات العملية لنظم المعلومات المحاسبية.

- دراسة (Wang And Lian , 2010) بعنوان:

" Probe into the Auditing Solutions for Major Misstatement Risk "

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أساليب تعريف وتقييم أخطار رئيسة للبيانات المالية الخطأ، كما هدفت إلى البحث في حلول التدقيق لخطر رئيسي في بيانات خطأ، وتقديم إجراءات تدقيق فعالة لتخفيض أخطار البيانات المالية الخطأ ذلك لأن في السنوات القليلة الماضية واجهت العديد من المشاريع الفضائح والخداع المالي في الداخل والخارج، وحالات فشل

التدقيق تحدث بشكل متكرر، لذلك يواجه المدققون ضغط الخطر غير المتوقع، وكذلك تعقيد عمليات المشاريع وعدم التأكد يزيدان من صعوبة التدقيق، ويجعلان خطر التدقيق ظاهراً أكثر ظهورا وأصبحت معرفة كيفية مواجهة هذه القضية ضرورية أكثر من أي وقت سابق، بالنسبة لمدقق الحسابات، وبناء على نموذج خطر التدقيق الذي ينص أن خطر التدقيق = خطر البيانات الخطأ × خطر الفحص ، بالتالي فان تقييم خطر البيانات الخطأ يعتبر إجراء ضرورياً لتقييم مخاطر التدقيق، وإن تخفيض مخاطر البيانات الخطأ هو تخفيض مخاطر التدقيق.

- دراسة (Montgomery, 2012) بعنوان:

Auditors New Procedures for Detecting Frauds

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طريقة توسيع إجراءات التدقيق وتطويرها وذلك لمنع الاحتيال في البيانات المالية المعدة إلكترونيا والخروج بأساليب جديدة، وذلك بغض النظر عن تجربة المدققين السابقين والاعتقادات لديهم حول أمانة ونزاهة الإدارة وبيان البرامج الأكثر في كشف الاحتيال في البيانات المالية، في الشركات الأمريكية، وتوصلت الدراسة إلى:

1- الطلب من المدقق القيام بتطوير النظام الرقابي بقدر الخطر من الاحتيال.

2- مطالبة المدقق بأسلوب أكثر شمول في عملية الفحص.

3- التركيز على الأخطار الناتجة من عدم السيطرة الكافية للرقابة الداخلية.

4- يطلب من المدقق في تغيير إجراءات التدقيق والوقت المحدد لهذه العملية.

13-2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث:

1- المتغيرات: تتناول الدراسة الحالية جانبا مهما من المتغيرات المرتبطة بجرائم الاحتيال على

نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية من خلال دراسة متغيرات هي (جرائم الاحتيال المرتبطة بالإدارة، وجرائم الاحتيال المرتبطة بالعاملين)، وهذه المتغيرات هي قرائن على وجود غش واحتيال في المنشأة سواءً من الإدارة أو من الموظفين.ونظراً لقلة الدراسات في البيئة الكويتية في هذا الموضوع ـتحديداًـفإن هذه الدراسة تعد إسهاماً متواضعاً في تحقيق إضافة علمية في هذا المجال.

2- المجال: تنوعت مجالات الدراسات السابقة بين التركيز على مخاطر الأعمال وخطر الاحتيال وتطبيق إجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية. أما هذه الدراسة فهي دراسة ميدانية محاسبية في البنوك التجارية الكويتية، حيث تم الحصول على المعلومات والبيانات من مصادرها ومن خلال تصميم استبانة وفقا للمشكلة والفرضيات، وبما يناسب النموذج المعد وفقا للمتغيرات المختارة، حيث سيتم استطلاع آراء العاملين في دوائر الرقابة والتدقيق الداخلي في المركز الرئيسي لهذه البنوك

3- بيئة الدراسة: إن معظم الدراسات التي أتيح للباحث الاطلاع عليها أجريت في بيئات مختلفة عن بيئة الكويتشملت دولاً عربية مثل الأردن وفلسطين ومنها ما كان في بيئات أجنبية مثل كندا والولايات المتحدة الأمريكية، واختص في قطاع إنتاجي محدد كالصناعة أو التامين أو المصارف أو المنظمات الصغيرة، بينما أجريت هذه الدراسة في دولة الكويت حيث كانت شاملة للبنوك التجارية الكويتية فيها كمجتمع للدراسة.

4- موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:تشكل الدراسة الحالية امتداداً للدراسات السابقة التي المتغيرات المتعلقة بالاحتيال والغش، وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي تمت مراجعتها، بأنها سوف تركز على المتغيرات المرتبطة بجرائم الاحتيال (جرائم الاحتيال المرتبطة بالإدارة، وجرائم الاحتيال المرتبطة بالعاملين).

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3-1 منهجية الدراسة

3-2 مجتمع الدراسة والعينة

3-3 أداة جمع البيانات

3-4 صدق أداة جمع البيانات

3-5 ثبات أداة جمع البيانات

3-6 المعالجة الإحصائية

3-7 أساليب جمع البيانات

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3-1 منهجية الدراسة

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الميدانية والتي اتبع فيها الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي، بهدف التعرف على المتغيرات المرتبطة بجرائم الاحتيال وأثرها في نظم المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال دراسة استطلاعية في البنوك التجارية الكويتية من وجهة نظر العاملين في دوائر الرقابة والتدقيق الداخلي في هذه البنوك، إذ تم دراسة وتحليل البيانات ومقارنة متغيرات الدراسة من خلال تحويل المتغيرات غير الكمية إلى متغيرات كمية قابلة للقياس، وذلك بهدف التعامل معها في اختبار الفرضيات وبيان نتائج الدراسة الحالية والخروج بالتوصيات.

3-2 مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك الكويتية المدرجة في سوق الكويت المالي، والبالغ عددها تسعة بنوك حسب (النشرة السنوية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي، 2014)، حيث تم اختيار عينة الدراسة من العاملين في دوائر الرقابة والتدقيق الداخلي في المركز الرئيسي لهذه البنوك وعددهم الإجمالي كما في الجدول (3-1).

وقد جاء اختيار المدقق الداخلي لكونه الأقدر على التعاطي مع متغيرات الدراسة المتعلقة بجرائم الاحتيال، المدقق الداخلي هو القادر أيضا على اكتشاف ممارسات الاحتيال التي تصدر من الإدارة أو من قبل العاملين.

الجدول (3- 1)
أسماء البنوك الكويتية المدرجة في البورصة الكويتية

اسم البنك	عدد العاملين في دوائر الرقابة والتدقيق الداخلي	العينة	الموزع	المسترد	النسبة المئوية
بنك الكويت الوطني	18	18	18	13	0.7222
بنك الخليج	14	14	14	11	0.7857
البنك التجاري الكويتي	12	12	12	8	0.6666
البنك الأهلي الكويتي	13	13	13	11	0.8461
بنك الأهلي المتحد	11	11	11	10	0.9090
بنك الكويت الدولي	7	7	7	5	0.7142
بنك برقان	18	18	18	13	0.7222
بيت التمويل الكويتي	14	14	14	12	0.8571
بنك بوبيان	14	14	14	11	0.7857
الإجمالي	**121**	**121**	**121**	**94**	**0.7768**

المصدر: النشرة الشهرية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي، لعام 2014.

وتم توزيع الاستبانات بطريقة المسح الشامل، أي انه تم توزيع (121) استبانة. وتم استرداد (94) استبانة بنسبة (77.68%) من إجمالي عدد الاستبانات الموزعة، وبعد فرزها تم استبعاد (5) خمسة منها لعدم اكتمال تعبئتها والعشوائية الواضحة أثناء التعبئة، وبذلك استقرت العينة على (89) مبحوثا يعملون في البنوك المشمولة بالدراسة التي خضعت للتحليل وبنسبة (73.55%) من المجتمع الكلي.

3-3 أداة جمع البيانات

قام الباحث بتطوير استبانة غطت فرضيات الدراسة، حيث تم توزيعها على العاملين في دوائر الرقابة والتدقيق الداخلي في البنوك التجارية في دولة الكويت. والملحق رقم (1) يبين استبانة الدراسة.

4-3 صدق أداة جمع البيانات

تم عرض الاستبانة على ذوي الخبرة والاختصاص وهيئة محكمين من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية من ذوي الخبرة والاختصاص بعلم المحاسبة والإحصاء للحكم على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، حيث تم الأخذ بالمقترحات والتوصيات الواردة منهم حول عباراتها، وتم التعديل وفقا لآرائهم. والملحق رقم (2) يبين أسماء الأساتذة محكمي استبانة الدراسة.

5-3 ثبات أداة جمع البيانات

ولقياس مدى ثبات أداة القياس ولمعرفة مدى اعتمادية نتائجها فقد استخدم الباحث اختبار (كرونباخ ألفا Cronbach–Alpha) للاتساق الداخلي، إذ تم استخراج معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي لجميع مقاييس وفقرات الاستبانة، وقد بلغت درجة اعتمادية الاستبانة حسب معيار كرونباخ ألفا (96.4 %) وهي نسبة مناسبة وممتازة وذات اعتمادية مرتفعة لنتائج الدراسة الحالية، ويوضح الجدول رقم (3-2) معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة في الاستبانة، ويلاحظ من قيم كرونباخ ألفا أنها كانت أعلى من 60% وهي النسبة المقبولة لتعميم نتائج الدراسة، وهو الحد الأدنى المقبول به في العلوم الاجتماعية (Malhotra, 2013. p: 513).

الجدول (3-2)

قيمة معاملات الثبات (كرونباخ ألفا Cronpach's Alpha) لمتغيرات الدراسة

الفقرات	اسم المتغير	معامل كرونباخ ألفا %
1 - 13	متغير جرائم الاحتيال المرتبطة بالإدارة	% 93.7
24-14	متغير جرائم الاحتيال المرتبطة بالعاملين	% 92.0
38-25	المتغير التابع: نظم المعلومات المحاسبية	% 93.1
38-1	**المعدل العام للثبات**	**% 96.4**

ولاختبار مقياس الاستبانة فقد تم اعتماد مقياس ليكرت المكون من خمس درجات وذلك لتحديد درجة الأهمية النسبية لكل بند من بنودها، وذلك كما هو موضح في الجدول رقم (3-3).

جدول (3-3)

اختبار مقياس الاستبانة

الدرجة	1	2	3	4	5
مستوى الملاءمة	مؤثر جداً	مؤثر	مؤثر إلى حد ما	غير مؤثر	غير مؤثر جداً

كما تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج، لذلك فقد حدد الباحث ثلاثة مستويات هي (مرتفع، متوسط، منخفض) بناء على المعادلة الآتية:(Sekaran, 2010, P: 239)

طول الفئة = (الحد الأعلى للفئة – الحد الأدنى للفئة)/ عدد المستويات

طول الفئة = (5-1) / 3

طول الفئة = (4 / 3) = 1.33.

وبذلك تكون المستويات، وكما هو موضح بالجدول رقم (3-4).

جدول (3-4)

مقياس لتحديد مستوى الملائمة للوسط الحسابي

الوسط الحسابي	مستوى الملاءمة
1- أقل من 2.33	منخفضة
2.34- اقل من 3.67	متوسطة
3.68 اقل من 5	مرتفعة

3-6 المعالجة الإحصائية

تـم الاسـتعانة بالأسـاليب الإحصـائية ضـمن البرنـامج الإحصـائي للعلـوم الاجتماعيـة (SPSS) Statistical Package for Social Sciences ثم تم معالجـة البيانـات التـي يتم الحصـول عليهـا مـن خـلال الدراسـة الميدانيـة للعينـة المبحوثـة، وبالتحديد فـان الباحـث استخدم الأساليب الإحصائية التالية:

1- مقـاييس النزعـة المركزيـة: مثـل الوسـط الحسـابي والتكـرارات والنسـب المئويـة، وذلـك لوصـف آراء عينــة الدراســة حـول متغيـرات الدراسـة ولتحديـد أهميـة العبـارات الـواردة فـي الاستبانة، وكذلك الانحراف المعياري لبيان مدى تشتت الإجابات عن وسطها الحسابي.

2- تحليـل الانحـدار الخطـي المتعـدد (Multiple Regression): وذلـك مـن اجـل اختبـار العلاقـة بـين المتغيـرات المسـتقلة مجتمعـة فـي المتغيـر التـابع والمتمثـل فـي نظـم المعلومـات المحاسبية.

3- تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) وذلك من أجل اختبـار تـأثير كل متغير مستقل على المتغير التابع وهو نظم المعلومات المحاسبية.

4- اختبار ألفا كرونباخ: وذلك لاختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة.

3-7 أساليب جمع البيانات

تم الاعتماد في هذه الدراسة علـى نـوعين مـن مصـادر المعلومـات همـا البيانـات الأوليـة والبيانات الثانوية وكما يلي:

1- البيانات الأولية: وهي تلك البيانات التـي تم الحصـول عليهـا من خـلال الاستبانة لموضـوع هذه الدراسـة، حيث غطـت كل منهـا كافـة الجوانـب التـي يتناولهـا الإطـار النظـري والتسـاؤلات والفرضيات التي استندت عليها الدراسة، وتم توزيـع الاسـتبانات علـى عينـة الدراسـة من خـلال الباحث شخصيا.

2- البيانــات الثانويــة: وهــي البيانــات التــي تــم الحصـول عليهــا مـن المصــادر المكتبيــة ومـن المراجعـة الأدبيـة للدراسـات السـابقة مـن اجـل وضـع الأسـس العلميـة والإطـار النظـري لهـذه الدراسة مثل:

- كتب المحاسبة والتدقيق وخاصة التي تبحث في التدقيق وجرائم الاحتيال وكذلك تلك المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية.

- الإحصاءات الرسمية والأدلة والإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهات المختصة والبنوك التجارية الكويتية.

- المواد العلمية التي تبحث في التدقيق ونظم المعلومات المحاسبية وجرائم الاحتيال.

- رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي تبحث في موضوع الدراسة الحالية.

- الدوريات المتخصصة والنشرات التي كتبت حول موضوع الدراسة الحالية.

الفصل الرابع

عرض النتائج واختبار الفرضيات

1-4 وصف خصائص أفراد عينة الدراسة

2-4 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

3-4 نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

عرض النتائج واختبار الفرضيات

بعد أن انتهت عملية جمع المعلومات اللازمة للدراسة بوساطة أداتها تم إدخالها إلى جهاز الحاسوب، وتم تحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وقد تم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة وكما يلي:

1- تمت دراسة الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة بإيجاد قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من العبارات الواردة باستبانة الدراسة.

2- تم اعتماد اختبار الانحدار المتعدد Multiple Regression لاختبار فرضية الدراسة الرئيسية، إذ تم حساب قيم F التي تقيس مستوى معنوية العلاقة بين مجموعة المتغيرات المستقلة والمتغير التابع التي تضمنها نموذج الانحدار المتعدد المستخدم في هذه الدراسة. وتشير قاعدة القرار للاختبار على رفض الفرضية العدمية Ho وقبول الفرضية البديلة Ha إذا كانت قيم (F) المحسوبة أكبر من قيمتهما الجدولية وذلك عند مستوى معنوية (.Sig) 5%، ومستوى ثقة 95 %، كما تم احتساب معامل التحديد المتعدد (R^2) Coefficient Of Multiple Determination والذي يمثل نسبة التباين في متغير الدراسة التابع، والذي يمكن تفسيره من قبل المتغيرات المستقلة ويقيس قوة العلاقة في نموذج الانحدار (Malhotra, 2013. p: 513).

1-4 وصف خصائص أفراد عينة الدراسة

يوضح الجدول رقم (4-1) خصائص أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (4-1)

خصائص أفراد عينة الدراسة

المتغيرات	الفئات	التكرار	النسبة المئوية %
العمر	30 سنة فأقل	17	19.1
	31- 35 سنة	23	25.8
	36-40 سنة	34	38.2
	41 – 45 سنة	8	9.0
	46 سنة فأكثر	7	7.9
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	11	12.4
	5 سنوات اقل 10 سنوات	20	22.5
	10 سنوات اقل 15 سنة	37	41.6
	15 سنة فأكثر	21	23.6
المؤهل العلمي	دبلوم	19	21.3
	بكالوريوس	61	68.5
	دراسات عليا	9	10.1
الشهادات المهنية	CFA	9	10.1
	CISA	8	9.0
	CMA	7	7.9
	CPA	7	7.9
	CIA	7	7.9
	لا يحمل شهادة مهنية	51	57.3
التخصص العلمي	محاسبة	49	55.1
	مالية ومصرفية	17	19.1
	ادارة مالية	10	11.2
	ادارة اعمال	9	10.1
	اقتصاد	4	4.5
المجموع		**89**	**%100**

يتبين من خلال الجدول السابق رقم (4-1) ما يلي:

1-العمر: أن أعمار عينة الدراسة توزعت على الفئات العمرية الخمس، ولكن بنسب متفاوتة معظمها في الفئتين الثالثة وهي 36-40 سنة، وبنسبة (38.2%)، والثانية هي 31- 35 سنة، وبنسبة (25.8%)، أي أن الفئتين الثالثة والثانية قد شكلتا ما نسبته (64.0%) من المجموع الكلي، في حين شكلت نسبة الفئة العمرية 30 سنة فأقل ما نسبته (19.1%)، والفئة العمرية 41 – 45 سنة شكلت نسبة قدرها (9.0%)، وكانت الفئة العمرية الأقل للذين بلغت أعمارهم 46 سنة فأكثر إذ شكلت ما نسبته (7.9%).

2-سنوات الخبرة: أن ما نسبته (41.6%) من أفراد عينة الدراسة يمتلكون خبرات من 10 سنوات اقل 15 سنة، تلاها بعد ذلك ما نسبته (23.6%) ممن يتمتعون بخبرة من (15 سنة فأكثر)، وأن ما نسبته (22.5%) هم ممن يتمتعون بخبرة 5 سنوات اقل 10 سنوات. وأن ما نسبته (12.4%) هم ممن يتمتعون بخبرة اقل من 5 سنوات. ويتضح من هذه النتائج أن هناك بعض العاملين في دوائر الرقابة والتدقيق الداخلي في المركز الرئيسي للبنوك الكويتية لهم خبرة طويلة في مجال الأعمال المصرفية.

3- المؤهل العلمي: أن حملة البكالوريوس من أفراد عينة الدراسة من العاملين في دوائر الرقابة والتدقيق الداخلي في المركز الرئيسي للبنوك الكويتية شكلوا ما نسبته (68.5%) وهي النسبة الأكبر بين مستويات التحصيل العلمي الأخرى، وقد تلاها في المرتبة الثانية نسبة الحاصلين على شهادة الدبلوم قد شكلت نسبتهم (21.3). أما حملة الشهادات العليا (ماجستير ودكتوراه) فقد شكلوا نسبة (10.1%)، وهذا يفسر بأن توجهات المجتمع الكويتي إلى التعليم أصبحت مطلبا أساسيا للانخراط في سوق العمل المصرفي.

4-الشهادات المهنية: إن اغلب عينة الدراسة من العاملين في دوائر الرقابة والتدقيق الداخلي في المركز الرئيسي للبنوك الكويتية، لا يحملون شهادات مهنية في التدقيق، حيث بلغ عدد

المستجيبين الذين لا يحملون أي تأهيل مهني 51مستجيباً وبنسبة 57.3% من حجم العينة. في حين بلغ عدد الذين يحملون شهادة CFA تسعة مستجيبين وبنسبة 10.1% من حجم العينة، فيما شكل المستجيبون الذين يحملون شهادة CISA ما نسبته 9.0% من حجم العينة، فيما شكل المستجيبون الذين يحملون شهادة CMA و CPA و CIA ما نسبته 7.9% لحملة كل شهادة من حجم العينة. وهذا مؤشر على أن عينة الدراسة تحتاج إلى تأهيل مهني لأن ذلك يمنحهم ميزة إضافية في القدرة على العمل في مجال التدقيق.

5-التخصص العلمي: إن اغلب عينة الدراسة من العاملين في دوائر الرقابة والتدقيق الداخلي في المركز الرئيسي للبنوك الكويتية هم من تخصص المحاسبة، حيث بلغت النسبة 55.1 % من حجم العينة، بينما بلغت نسبة تخصص مالية ومصرفية 19.1% من حجم العينةk أما تخصص الإدارة المالية فقد بلغت نسبتهم 11.2 % من حجم العينة، ثم جاء تخصص إدارة الأعمال فقد بلغت نسبتهم 10.2 % من حجم العينة، ثم جاء تخصص إدارة الأعمال وبلغت نسبتهم 4.5 % من حجم العينة، وهذا مؤشر على أن عينة الدراسة مؤهلين من ناحية تخصص المحاسبة وهذا يمنحهم القدرة على العمل في مجال التدقيق، وبالتالي فإن ذلك يمنحهم ميزة إضافية في القدرة على التعامل مع الأرقام المحاسبية والعمل في مجال التدقيق.

2-4 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

حاولت هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من هذه الدراسة والتي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وقد تم استخراج جميع المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأسئلة الخاصة بمتغيراتها، والجداول التالية تبين استجابات عينة الدراسة من العاملين في دوائر الرقابة والتدقيق الداخلي في المركز الرئيسي للبنوك الكويتية على الفقرات الخاصة بكل مجال من مجالات الدراسة، وكانت النتائج على النحو الآتي:

أولا: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للفقرات الخاصة بمتغير جرائم الاحتيال المرتبطة بالإدارة

الجدول (4- 2)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير جرائم الاحتيال المرتبطة بالإدارة

ت	فقرات سياسات الاستقطاب	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	المرتبة
1	قيام الإدارة بتوجيه القائمين على إنتاج القوائم المالية لتحريف بعض بنود ما تصوره القوائم المالية	3.977	.9650	عالية	2
2	سعي الإدارة إلى الظهور بالمظهر الحسن أمام ذوي المصالح عن طريق تعديل الأرقام الظاهرة في قائمة المركز المالي	3.685	.9486	عالية	3
3	محاولة الإدارة تعديل الأرقام الظاهرة في قائمة التدفقات النقدية	4.044	.9759	عالية	1
4	محاولة الإدارة تعديل الأرقام الظاهرة في قائمة الدخل	3.483	1.0012	متوسطة	6
5	ممارسة الإدارة الغش في ظل وجود أنظمة رقابية	3.168	.9797	متوسطة	13
6	قيام الإدارة بتجاوز التعليمات واللوائح الداخلية لتلبية إحتياجاتها	3.680	1.1036	عالية	4
7	تمثيل الإدارة البيانات المالية بشكل خاطئ	3.539	1.0450	متوسطة	5
8	حذف الإدارة وبشكل متعمد أحداث وعمليات أو معلومات جوهرية	3.247	1.1208	متوسطة	12
9	عدم التزام الإدارة بعملية الإفصاح المحاسبي بالطريقة التي تمليها القوانين والتشريعات التي يحتكم إليها في إنتاج القوائم المالية	3.359	.8692	متوسطة	9
10	قيام الإدارة باختلاس تحصيلات الذمم المدينة أو تحويل المقبوضات فيما يتعلق بالحسابات المشطوبة إلى حسابات مصرفية خاصة	3.348	1.0236	متوسطة	11
11	تواطؤ الإدارة مع منافس بإفشاء بيانات تقنية مقابل دفع أموال	3.404	1.0414	متوسطة	8

12	قيام الإدارة بدفع مبالغ لبائعين وهميين أو رشاوي لوكلاء الشراء مقابل تضخيم الأسعار أو دفعات لموظفين وهميين	3.494	1.0014	متوسطة	7
13	تطبيق الإدارة بشكل خاطئ السياسات والإجراءات المحاسبية المعمول بها	3.359	1.0028	متوسطة	9
	جرائم الاحتيال المرتبطة بالإدارة	**3.536**	**.7619**	**متوسطة**	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول أعلاه رقم (4- 2) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية قد تراوحت ما بين (4.044- 3.168) وأن العبارة رقم (4) والتي تنص على أن " محاولة الإدارة تعديل الأرقام الظاهرة في قائمة التدفقات النقدية " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (4.044)، وبانحراف معياري بلغ (9759.) وقد كانت أهميتها النسبية عالية.

كما تشير النتائج إلى أن العبارة رقم (6) التي تنص على أن " ممارسة الإدارة الغش في ظل وجود أنظمة رقابية " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.168) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (9759.)، وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

وهذه النتائج بشكل عام تشير إلى أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من المتوسط المحدد الذي اعتمدته الدراسة عند التعليق على المتوسطات الحسابية على جميع العبارات. وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة متوسطة على جميع العبارات.

ثانيا: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير جرائم الاحتيال المرتبطة بالعاملين

الجدول (4- 3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير جرائم الاحتيال المرتبطة بالعاملين

ت	فقرات معايير الاستقطاب	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	المرتبة
14	محاولة العاملون إخفاء ما تم سرقته من موارد البنوك التجارية	3.300	1.0596	متوسطة	8
15	تواطؤ العاملون مع طرف آخر لسرقة أصول البنك	3.528	1.0562	متوسطة	2
16	ارتكاب العاملين أخطاء متعمدة بالسجلات المحاسبية	3.325	1.1258	متوسطة	6
17	قيام العاملين بسرقة المخزون السلعي للاستعمال الشخصي أو البيع، أو سرقة الخردة لإعادة بيعها	3.494	1.0458	متوسطة	4
18	ارتكاب العاملين تحريفات مقصودة، أو حذف مبالغ في البيانات المالية من اجل خداع مستخدمي البيانات المالية	3.505	.9784	متوسطة	3
19	قيام العاملون بتقديم بيانات مالية فيها خداع لمستخدمي هذه البيانات	3.303	.9932	متوسطة	7
20	ارتكاب العاملون عمليات خداع وتلاعب في البيانات المالية	3.280	.9168	متوسطة	9
21	إجراء العاملون تغيير في السجلات المحاسبية والوثائق المدعمة التي أعدت منها البيانات المالية	3.606	1.0403	متوسطة	1
22	إساءة استخدام العاملين للمبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف أو التصنيف أو العرض، أو الإفصاح	3.179	1.0719	متوسطة	11
23	قيام العاملين بعرض أحداث وعمليات بشكل خاطئ	3.269	1.0527	متوسطة	10
24	محاولة العاملون التواطؤ مع أطراف أخرى	3.438	1.0330	متوسطة	5
	جرائم الاحتيال المرتبطة بالعاملين	**3.402**	**.7988**	**متوسطة**	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (4- 3) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية قد تراوحت ما بين (3.606- 3.70)، وأن العبارة رقم (21) والتي تنص على أن " إجراء العاملون تغيير في السجلات المحاسبية والوثائق المدعمة التي أعدت

منها البيانات المالية " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.606)، وبانحراف معياري بلغ (1.0403) وقد كانت أهميتها النسبية متوسطة.

في حين أن العبارة رقم (22) والتي تنص على أن " إساءة استخدام العاملين للمبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف أو التصنيف أو العرض، أو الإفصاح " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.179) وقد كانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة، أما الانحراف المعياري فقد بلغ (1.0719)، وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات العينة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

وهذه النتائج بشكل عام تشير إلى أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط الحدود التي اعتمدتها الدراسة عند التعليق على المتوسطات الحسابية على جميع العبارات. وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة متوسطة على جميع العبارات.

ثالثا: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للمتغير التابع: نظم المعلومات المحاسبية

الجدول (4- 4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية للمتغير التابع: نظم المعلومات المحاسبية

ت	فقرات مصادر استقطاب داخلية	الوسط الحسابي	الانحرافات المعيارية	الأهمية النسبية	المرتبة
25	تحديد المسؤوليات والصلاحيات من خلال نظام المعلومات المحاسبية	2.764	1.0873	متوسطة	15
26	تضمين نظام المعلومات المحاسبية صلاحيات الدخول والتسجيل	3.719	.9998	عالية	3
27	معالجة البيانات من خلال نظام المعلومات المحاسبية بما يتفق مع السياسات المحاسبية المعتمدة في البنك والمتوافقة مع المعايير الدولية	3.887	.9467	عالية	1
28	قدرة نظام المعلومات المحاسبية على إعطاء معلومات واضحة لمستخدمي البيانات	2.910	1.2580	متوسطة	14
29	قدرة نظام المعلومات المحاسبية على بيان اثر قدرة مستخدمي النظام على الوفاء بمتطلبات عمله	3.078	1.19872	متوسطة	10

30	قدرة نظام المعلومات المحاسبية على رصد التغييرات في البيانات التي يحتاجها	3.089	1.0184	متوسطة	9
31	قدرة نظام المعلومات المحاسبية على تقديم معلومات تتسم بالشفافية	3.415	.8894	متوسطة	5
32	قدرة نظام المعلومات المحاسبية على توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب	3.202	1.0355	متوسطة	7
33	يعكس نظام المعلومات المحاسبية بصورة فورية السياسات المعتمدة في البنك	3.471	.8802	متوسطة	4
34	ملاءمة المعلومات المحاسبية التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبية لحاجات صناع القرارات ومستخدمي البيانات المحاسبية	3.168	1.0250	متوسطة	8
35	قدرة نظام المعلومات المحاسبية على التمثيل الصادق الذي يعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها	3.056	1.0264	متوسطة	12
36	استجابة نظام المعلومات المحاسبية لنوعية المعلومات المقدمة لمتخذي القرار	3.314	1.0400	متوسطة	6
37	قدرة نظام المعلومات المحاسبية على تقديم معلومات صادقة ومحايدة وخالية من التحيز	3.764	.8396	عالية	2
38	تطابق الخصائص النوعية المحددة في نظام المعلومات المحاسبية مع تلك المقررة في معايير المحاسبة الدولية	3.033	1.2196	متوسطة	13
	المتغير التابع: نظم المعلومات المحاسبية	**3.138**	**.8546**	**متوسطة**	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (4- 4) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (3.887- 2.764)، وأن العبارة رقم (27) والتي تنص على أن " معالجة البيانات من خلال نظام المعلومات المحاسبية بما يتفق مع السياسات المحاسبية المعتمدة في البنك والمتوافقة مع المعايير الدولية " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (3.887)، وبانحراف معياري بلغ (9467.) وقد كانت أهميتها النسبية متوسطة.

في حين أن العبارة رقم (25) والتي تنص على أن " تحديد المسؤوليات والصلاحيات من خلال نظام المعلومات المحاسبية " هي الأقل بين متوسطات الإجابات، وبمتوسط حسابي بلغ (2.764) وكانت الأهمية النسبية لهذه الفقرة متوسطة أما الانحراف المعياري فقد (1.0873)

وهذا الانحراف يشير إلى مدى تشتت قيم هذا المتغير عن الوسط الحسابي لجميع الفقرات، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

وهذه النتائج بشكل عام تشير إلى أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط الحدود التي اعتمدتها الدراسة عند التعليق على المتوسطات الحسابية على جميع العبارات. وهذا يشير إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة متوسطة على جميع العبارات.

3-4 نتائج اختبار فرضيات الدراسة

يمكن تلخيص الإجابات التي تم الحصول عليها حول اثر متغيرات الدراسة المستقلة للمتغيرات المرتبطة بجرائم الاحتيال والمتمثلة بـ (جرائم الاحتيال المرتبطة بالإدارة، جرائم الاحتيال المرتبطة بالعاملين) على نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية، وباستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) وكانت النتائج على النحو التالي:

اختبار الفرضية الرئيسة:

وتنص هذه الفرضية على انه "

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α= 0.05) للمتغيرات المرتبطة بجرائم الاحتيال المتمثلة بـ (جرائم الاحتيال المرتبطة بالإدارة، جرائم الاحتيال المرتبطة بالعاملين) على نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية.

ولاختبار هذه الفرضية، فقد قام الباحث باختبار تأثير هذه المتغيرات مجتمعة على نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية؛ وذلك باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression)، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول (4-5) ما يلي:

الجدول (4- 5)

نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لتأثير المتغيرات المرتبطة بجرائم الاحتيال مجتمعة على نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية

المتغير المستقل	R	R^2	F	B	Sig.	القرار الإحصائي
المتغيرات مجتمعة	.860	.740	247.87	.903	.000	رفض الفرضية العدمية

مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) والقيمة الجدولية ل F = 2.29

يوضح الجدول رقم (4-5) أثر المتغيرات المرتبطة بجرائم الاحتيال مجتمعة على نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على " وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتغيرات المرتبطة بجرائم الاحتيال مجتمعة على نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية، وذلك من وجهة نظر عينة الدراسة، كما بلغ معامل الارتباط R (.860) عند مستوى الدلالة (α =0.05)، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (.740) أي أن ما قيمته (74%) من تحسن نظم المعلومات المحاسبية ناتج عن المتغيرات المرتبطة بجرائم الاحتيال ، أما بالنسبة المتبقية والبالغة (26%) فإنها تعزى إلى متغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار. كما بلغت قيمة درجة التأثير B (.903) إشارة إلى أن اتجاه العلاقة موجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

وباستخدام تحليل التباين (Anova) لمعرفة أثر المتغيرات المرتبطة بجرائم الاحتيال مجتمعة على نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول (4- 6) هذه النتائج:

الجدول (4- 6)

نتائج تحليل التباين (Anova) لأثر المتغيرات المرتبطة بجرائم الاحتيال مجتمعة على نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية d.f	قيمة F المحسوبة	قيمةF الجدولية	مستوى المعنوية Sig	النتيجة
المتغيرات	بين المجموعات	47.582	1	2.38	2.06	.000	رفض

مجتمعة	داخل المجموعات	16.701	87				الفرضية العدمية
	التباين الكلي	64.282	88				

يتبين من البيانات الواردة في الجدول (4- 6) أن قيمة F المحسوبة هي (2.38) وقيمتها الجدولية (2.06) ووفقا لقاعدة القرار التي تنص على أنه إذا كانت قيمة F المحسوبة اكبر من قيمة F الجدولية، فإن هذا يعني رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه " يوجد اثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المرتبطة بجرائم الاحتيال مجتمعة على نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية"، وهذا ما تؤكده مستوى المعنوية (.000) وهي اقل من 5%.

أما فيما يتعلق باختبار الفرضيات المنبثقة عن هذه الفرضية، فإن الجداول التالية تبين النتائج التي تم التوصل إليها.

اختبار الفرضية الأولى:

وتنص هذه الفرضية على أنه:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α= 0.05) لجرائم الاحتيال المرتبطة بالإدارة على نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية.

ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) لمعرفة هذا الأثر، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4-7) هذه النتائج:

جدول رقم (4-7)

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) لأثر جرائم الاحتيال المرتبطة بالإدارة على نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية

البيان	R الارتباط	R^2 معامل التحديد	T	B	Sig مستوى الدلالة
أثـــر جـــرائم الاحتيـــال	.503	.253	5.428		0.000

	.564				المرتبطة بالإدارة على نظم المعلومات المحاسبية

* يكون الإرتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) وقيمة T الجدولية 1.671.

يوضح الجدول رقم (4-7) أثر جرائم الاحتيال المرتبطة بالإدارة على نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية، إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية وبمقارنة القيم التي تم التوصل إليها في اختبار هذه الفرضية، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على "وجود أثر ذو دلالة إحصائية لجرائم الاحتيال المرتبطة بالإدارة على نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية من وجهة نظر عينة الدراسة، ويؤكد ذلك أن قيمة مستوى الدلالة (Sig.) بلغت (0.000)، كما بلغ معامل الارتباط R (.503) عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (.253). أي أن ما قيمته (25.3 %) من نظم المعلومات المحاسبية ناتج عن جرائم الاحتيال المرتبطة بالإدارة، أما بالنسبة المتبقية والبالغة (74.7 %) فإنها تعزى إلى متغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار. كما بلغت قيمة درجة التأثير B (.564) إشارة إلى أن اتجاه العلاقة موجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

اختبار الفرضية الثانية:

وتنص هذه الفرضية على أنه: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (α= 0.05) لجرائم الاحتيال المرتبطة بالعاملين على نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية.

ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) لمعرفة هذا الأثر، حيث تبين النتائج التي يتضمنها الجدول رقم (4-8) هذه النتائج:

جدول رقم (4-8)

نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) لأثر جرائم الاحتيال المرتبطة بالعاملين على نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية

البيان	R الارتباط	R^2 معامل التحديد	T	B	Sig مستوى الدلالة
أثـــر جـــرائم الاحتيـــال المرتبطـة بالعـاملين علـى نظم المعلومات المحاسبية	.649	.421	7.955	.694	0.000

* يكون الإرتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α ≤0.05) وقيمة T الجدولية 1.671.

يوضح الجدول رقم (4-8) أثر جرائم الاحتيال المرتبطة بالعاملين على نظم المعلومات المحاسـبية فـي البنـوك التجاريـة الكويتيـة، إذ أظهـرت نتـائج التحليـل الإحصـائي أن القيمـة المحسوبة أكبـر مـن القيمـة الجدوليـة وبمقارنـة القيم التـي تـم التوصـل إليهـا فـي اختبـار هـذه الفرضية، فإنه يتم رفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص علـى "وجود أثـر ذو دلالة إحصائية لجرائم الاحتيال المرتبطة بالإدارة على نظم المعلومات المحاسبية في البنـوك التجارية الكويتية من وجهة نظر عينـة الدراسـة، ويؤكد ذلك أن قيمـة مستوى الدلالـة (.Sig) بلغت (0.000)، كمـا بلـغ معامل الارتبـاط R (.649) عنـد مستوى الدلالـة (α ≤0.05)، أمـا معامل التحديد R^2 فقد بلغ (.421). أي أن ما قيمته (.42.1%) من نظم المعلومـات المحاسـبية نـاتج عن جرائم الاحتيـال المرتبطـة بـالإدارة، أمـا بالنسبة المتبقيـة والبالغة (58.9 %) فإنهـا تعزى إلـى متغيرات أخرى لـم تـدخل فـي نموذج الانحـدار. كمـا بلغـت قيمــة درجـة التـأثير B (.694) إشارة إلى أن اتجاه العلاقة موجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع لإجابات عينة الدراسة من العاملين في دوائر الرقابة والتدقيق الداخلي في المركز الرئيسي البنوك التجارية الكويتية، فإن هذه الفصل يتناول عرضاً لمجمل النتائج التي توصل إليها الباحث، كإجابة عن الأسئلة التي تم طرحها في الفصل الأول من هذه الدراسة والتي مثلت مشكلتها والفرضيات التي بنيت عليها، وعلى ضوء هذه النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية قدم الباحث عددا من التوصيات، ويمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة وفق ما تم التوصل إليه من خلال إجابات عينة الدراسة في الاستبانة بما يلي:

1-5 النتائج

يمكن تلخيص نتائج التحليل واختبار الفرضيات على النحو التالي:

أشارت نتائج الدراسة بشكل عام إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المرتبطة بجرائم الاحتيال والمتمثلة بـ (جرائم الاحتيال المرتبطة بالإدارة، جرائم الاحتيال المرتبطة بالعاملين) على نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية، وذلك من وجهة نظر العاملين في دوائر الرقابة والتدقيق الداخلي في المركز الرئيسي البنوك التجارية الكويتية، وتبين أن ما قيمته (74%) من تحسن نظم المعلومات المحاسبية ناتج عن المتغيرات المرتبطة بجرائم الاحتيال، وأن اتجاه علاقة التأثير كانت موجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

أما فيما يتعلق باختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسة، فقد أظهرت النتائج ما يلي:

أولا: تأثير جرائم الاحتيال المرتبطة بالإدارة على نظم المعلومات المحاسبية

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية لجرائم الاحتيال المرتبطة بالإدارة على نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية من وجهة نظر العاملين في دوائر الرقابة والتدقيق الداخلي في المركز الرئيسي البنوك التجارية الكويتية، وتبين أن ما قيمته (25.3 %) من نظم المعلومات المحاسبية ناتج عن جرائم الاحتيال المرتبطة بالإدارة، وأن اتجاه علاقة التأثير كانت موجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

كما أظهرت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير جرائم الاحتيال المرتبطة بالإدارة أن من ابرز جرائم الاحتيال التي تؤثر على نظم المعلومات المحاسبية هو محاولة الإدارة تعديل الأرقام الظاهرة في قائمة التدفقات النقدية، وقيامها أيضا بتوجيه القائمين على إنتاج القوائم المالية لتحريف بعض بنود ما تصوره القوائم المالية، كذلك سعي الإدارة إلى الظهور بالمظهر الحسن أمام ذوي المصالح عن طريق تعديل الأرقام الظاهرة في قائمة المركز المالي.

كذلك تبين أن قيام الإدارة بتجاوز التعليمات واللوائح الداخلية لتلبية إحتياجاتها وتمثيل الإدارة البيانات المالية بشكل خاطئ يؤثر على نظم المعلومات المحاسبية، فضلا عن التأثير المتوقع عند محاولة الإدارة تعديل الأرقام الظاهرة في قائمة الدخل ودفع مبالغ لبائعين وهميين أو رشاوي لوكلاء الشراء مقابل تضخيم الأسعار أو دفعات لموظفين وهميين.

ثانيا: تأثير جرائم الاحتيال المرتبطة بالعاملين على نظم المعلومات المحاسبية

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود أثر ذو دلالة إحصائية لجرائم الاحتيال المرتبطة بالعاملين على نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية من وجهة نظر العاملين في دوائر الرقابة والتدقيق الداخلي في المركز الرئيسي البنوك التجارية الكويتية، وتبين أن ما قيمته (42.1.%) من نظم المعلومات المحاسبية ناتج عن جرائم الاحتيال المرتبطة بالإدارة، وأن اتجاه علاقة التأثير كانت موجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

كما أظهرت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لمتغير جرائم الاحتيال المرتبطة بالعاملين، أن من ابرز جرائم الاحتيال التي تؤثر على نظم المعلومات المحاسبية هي قيام العاملون بإجراء تغيير في السجلات المحاسبية والوثائق المدعمة التي أعدت منها البيانات المالية وتواطؤهم مع طرف آخر لسرقة أصول البنك، وارتكابهم لتحريفات مقصودة، أو حذف مبالغ في البيانات المالية من اجل خداع مستخدمي البيانات المالية.

كذلك تبين أن قيام العاملين بسرقة المخزون السلعي للاستعمال الشخصي أو البيع، أو سرقة الخردة لإعادة بيعها وارتكابهم أخطاء متعمدة بالسجلات المحاسبية وتقديم بيانات مالية فيها خداع لمستخدمي هذه البيانات جميعها تعتبر جرائم تؤثر على نظم المعلومات المحاسبية.

ثالثا: النتائج المتعلقة بالمتغير التابع: نظم المعلومات المحاسبية

أظهرت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية أن المتغيرات المرتبطة بجرائم الاحتيال تؤثر في معالجة البيانات من خلال نظام المعلومات المحاسبية بما يتفق مع السياسات المحاسبية المعتمدة في البنك والمتوافقة مع المعايير الدولية، وتؤثر أيضا بشكل كبير على قدرة نظام المعلومات المحاسبية على تقديم معلومات صادقة ومحايدة وخالية من التحيز، كذلك تبين أن هذه الجرائم تقوم بتضمين نظام المعلومات المحاسبية صلاحيات الدخول والتسجيل وتؤثر على قدرة نظام المعلومات المحاسبية على تقديم معلومات تتسم بالشفافية.

وتؤشر النتائج التي تم التوصل إليها في اختبار الفرضيات على انه يمكن الاعتماد على نموذج الدراسة المقترح في الفصل الأول من هذه الدراسة، إذ تبين من النتائج وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمتغيرات المرتبطة بجرائم الاحتيال والمتمثلة بـ (جرائم الاحتيال المرتبطة بالإدارة، جرائم الاحتيال المرتبطة بالعاملين) على نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية، وذلك من وجهة نظر العاملين في دوائر الرقابة والتدقيق الداخلي في المركز الرئيسي البنوك التجارية الكويتية.

2-5 التوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة الحالية، يقدم الباحث مجموعة من التوصيات سعياً لإدراك البنوك التجارية الكويتية أثر المتغيرات المرتبطة بجرائم الاحتيال على نظم المعلومات المحاسبية، وهذه التوصيات هي:

1- العمل على وضع مجموعة من الضوابط والإجراءات والسياسات التي من شأنها الحد من ممارسة جرائم الاحتيال، مع ضرورة دراسة جميع هذه القواعد كونها تؤثر على نظم المعلومات المحاسبية.

2- ضرورة مراعاة مدى تقيد والتزام الإدارة والعاملين بقواعد السلوك الأخلاقي لمهنة المحاسبة، وتشجيع إجراءات وممارسات المحاسبة الأخلاقية.

3- العمل على إصدار المزيد من القوانين والتشريعات الحازمة والعقوبات الشديدة على العاملين ومعدي القوائم المالية في البنوك الذين يقومون بممارسات الاحتيال بكافة أشكالها ومهما اختلفت نسبها.

4- ضرورة قيام البنوك التجارية الكويتية باختيار مكاتب التدقيق الخارجية ذات الكفاءة العليا والموثوق بها في الأعمال المناطة بها، وان يراعى قدرتها في الكشف عن جرائم الاحتيال.

5- ضرورة فهم ودراسة وتحليل العناصر المكونة لأنظمة الرقابة الداخلية وتطبيق السياسات والإجراءات المحاسبية المعمول بها في البنك، باعتبار ذلك أحد أهم المرتكزات الهامة لضمان نجاح البنك وديمومته، خاصة في ظل تنوع وتشعب وتعقد المخاطر المتعلقة بنتيجة أعمال البنك.

6- ضرورة ايلاء المتغيرات المرتبطة بجرائم الاحتيال الاهتمام الكافي لكشف أية ممارسات لتلك الأساليب وذلك لتأثيرها على نظم المعلومات المحاسبية.

7- توعية العاملين بضرورة تقديم بيانات مالية خالية من أساليب الغش والخداع لمستخدمي هذه البيانات، والتأكيد عليهم بضرورة استخدام المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف أو التصنيف أو العرض، أو الإفصاح.

8- ضرورة ايلاء المتغيرات المرتبطة بجرائم الاحتيال الاهتمام الكافي لكشف أية ممارسات لتلك الأساليب.

9- تفعيل دور حوكمة الشركات وحث الشركات والمؤسسات المالية على تطبيقه لما له من دور في زيادة الشفافية والإفصاح، الأمر الذي يساعد على التقليل من جرائم الاحتيال.

10- قيام المنظمات المهنية للمحاسبة والتدقيق بالعمل على صياغة أسئلة قياسية بصورة مسبقة من قبل المدقق حول الإجراءات المستخدمة تساعد في إكتشاف ممارسات الاحتيال في البنوك.

11- قيام المنظمات المهنية للمحاسبة والمراجعة بسن تشريعات تتضمن نصوصا قاطعة في شأن تجريم كافة أفعال الاحتيال المنافية للمبادئ الأخلاقية للعمل المحاسبي بهدف حماية مصلحة كافة الأطراف.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

- أبوزر، عفاف إسحق، (2009)، نظرة حول إخفاقات التدقيق والأزمة المالية الحالية، **مجلة المدقق**، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.

- احمد، محمد علي، (2009). تطوير قياس خطر الاحتيال باستخدام مدخل تحليل الإستراتيجية بغرض رفع كفاءة وفعالية عملية المراجعة، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، جامعة المنصورة، المجلد الثالث والثلاثون، العدد الأول، ص ص 157-204.

- بابقي، عبد القادر، (2006)، " دور مراجع الحسابات في مواجهة عمليات الاحتيال والتلاعب في الحسابات"، دراسة نظرية ، **مجلة جامعة دمشق**، دمشق، العدد 3، ص34-51.

- بوعزة، مروة، (2014)، **مسؤوليات المراجع الخارجي اتجاه الغش في القوائم المالية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي، ورقلة، الجزائر.

- بوميالة، سهيل، (2014)، مدى التزام شركات المساهمة العامة بتطبيق برامج الحماية من الغش والاحتيال: دراسة تطبيقية، **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، المجلد، 2، العدد الثاني والثلاثون، ص261-298.

-الجزراوي، إبراهيم والجنابي، عامر محمد سلمان، (2007)، **نظم المعلومات المحاسبية**، طبعة أولى، مكتب اليمامة، بغداد.

- جعارة، أسامة عمر، (2012). أساليب المدقق الخارجي في اكتشاف عمليات الاحتيال / الغش في البيانات المالية للشركات المساهمة العامة. **دراسات**، العلوم الإدارية، المجلد 39، العدد 2. ص ص182-199.

- الجنابي، عامر محمد سلمان (2007)، الدور المفاهيمي للمحاسب في تصميم نظام المعلومات المحاسبي، **مجلة دراسات محاسبية ومالية**، العدد 3، المجلد 1، بغداد.

-حسين، احمد حسين علي، (2007)، **نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري والنظم التطبيقية،** مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية.

-الحفناوي، محمد يوسف، (2011)، **نظم المعلومات المحاسبية،** الإطار الفكري والنظم التطبيقية، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية.

-حمزة، عبد اللطيف محمد (2010)، **النظم المحاسبية –نظم المعلومات المالية والمعالجة الالكترونية للحسابات،** الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا.

- الخيرو، مقدام عصام، (2012)، واقع الأنظمة المحاسبية والمنفذة بالحاسوب لبعض الوحدات الاقتصادية في العراق ومتطلبات تدقيقها، **محاسبة قانونية،** المعهد العربي للمحاسبين القانونيين بغداد.

- دليل الإتحاد الدولي للمحاسبين، (2004)، **معيار التدقيق الدولي 240، مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال عند تدقيق البيانات المالية،** النافذ المفعول لعمليات تدقيق البيانات المالية للفترات التي بدأت في 15 ديسمبر 2004.

-الدهراوي، كمال الدين مصطفى، (2005)، **النظم المعلومات المحاسبية،** الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية.

- الرحيلي، عوض سلامة، والقريقري، عبد الغني عبد الحميد، (2004)، دور المدقق الخارجي في تقييم العوامل المرتبطة بمخاطر الاحتيال لأغراض تخطيط عملية المراجعة، **مجلة الإدارة العامة،** الرياض، المجلد 44 ،العدد 2، ص65-89.

-السالمي، عادل، والسامرائي ، إيمان فاضل والزعبي، هيثم محمد، (2005)، **أساسيات نظم المعلومات الإدارية،** دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.

- الضرغام، طارق هاني، (2012)، **تطوير دور مدقق الحسابات الخارجي في التقرير عن القوائم المالية المضللة،** أطروحة دكتوراه، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن.

- عبد الله، خالد أمين، (2004)، **علم تدقيق الحسابات: الناحية النظرية والعلمية،** عمان، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.

-قنديلجي، عامر إبراهيم والجنابي، علاء الدين عبد القادر(2005)، **نظم المعلومات الإدارية**، طبعة أولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

- لطفي، أمين، (2005)، **مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة**، الدار الجامعية، الإسكندرية.

- القطناني، خالد محمود، (2007). أثر خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية "دراسة تحليلية في المصارف الأردنية، **مجلة المنارة**، المجلد 13، العدد 2. جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

-محمد، عمر احمد ودحدوح، حسين احمد، (2013)، دور لجان التدقيق في الحد من الاحتيال في الشركات المساهمة السورية دراسة ميدانية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 29 ، العدد الثاني، ص463-487.

- المطارنة، زياد سليمان، (2013)، **دور أخلاقيات مهنة التدقيق في اكتشاف أساليب الغش والاحتيال وأثر ذلك على جودة التقارير المالية**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي السنوي الثاني عشر، المنعقد خلال الفترة من 22-25 نيسان 2013. بعنوان: رأس المال البشري في اقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والأعمال، جامعة الزيتونة الخاصة.

-مكلويد، رايموندوشيل، جورج (2006)، **نظم معلومات إدارية**، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض.

-موسكوف، ستيفن أ، وسيمكن، مارك ج، (2012)، **نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات: مفاهيم وتطبيقات**، دار المريخ للنشر، الرياض.

-معيار التدقيق الدولي، رقم 240.

- المومني، منذر وأبو الرب، معاذ (2010). مدى التزام مدققي الحسابات في فلسطين بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش ومنعه، **مجلة دراسات العلوم الإدارية**، عمان الأردن، مجلد 37، العدد 2، ص284.

-النجار، فايز جمعة صالح، (2007)، **نظم المعلومات الإدارية**، الطبعة الثانية، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان.

- النشرة السنوية الصادرة عن البنك المركزي الكويتي، عام 2014.

- الوقاد، سامي محمد وديان، لؤي محمد (2010). **"تدقيق الحسابات"**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان.

- يافقير، سالم، (2008)، **" مدخل مقترح لقياس أثر الدور الحوكمي للمراجع على ممارسة عمليات الاحتيال المحاسبي للشركات المسجلة أسواق الأوراق المالية"**، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر.

-يحيى، زياد هاشم والحبيطي، قاسم محسن، (2013)، **نظام معلومات محاسبية**، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، الموصل، العراق.

ثانيا: المراجع باللغة الانجليزية

- Blay, Allen D; Sneathen, L. Dwight,and Kizirian,T, (2007), The Effect of Fraud and Going – Concern Risk on Auditors Assessments of the Risk of Material Misstatement and Resulting Audit Procedures, **International Journal of Auditing**, Vol.11, pp: 149-163.

- Burtuon, Richard N. (2007), Discussion of Information Technology, Related Activities of Internal Auditors. **Journal of Information Systems, Supplement**, Vol, 1, No, 4. p:4-57.

- Carcello, J. and A. Nagy. (2004). Audit firm tenure and fraudulent financial reporting. **Auditing: A Journal of Practice and Theory**, Vol, 23. No (2), p: 55-69.

-Cooper, R. B. & Zmud, R. W., (2013) Information Technology Implementation Research: a Technology Diffusion approach, **Management Science**, Vol, 3, p: 190-208.

- Cormier, Denis and Lapointe- Antunes, Pascale**,** (2006) “ The auditor's assessment and detection of corporate fraud: some Canadian evidence “, **International Journal of Accounting, Auditing and Performance `Evaluation,** Vol 3, No. 2, pp: 133-165.

- Daniel D Montgomery, Mark S Beasley , Susan L Menelaides , Zoë Vonna Palm rose, (2002), Auditors New Procedures for Detecting Fraud , **Journal of Accountancy**, New York ,Vol. 193, No.5, PP::63-69.

- David, Coderre, (2010), **Using Data Analysis Techniques To Detect Fraud**, EDP Auditing, Auerbach Publications.

- Edwards, Donald ; Kusel, Jim Oxner, Tom. (2010), Internal Auditing in the Banking Industry Bank Accounting & Finance, **(Euromoney Publications PLC),** Vol, 15 Issue 1. PP: 4-63.

-Hall, James A.,(2004), **Accounting Information System**, 4th ed., Prentice-Hall International, Inc.

- Joseph T, Wells, (2002), Occupational Fraud: The Audit is Deterrent, **Journal of Accountancy,** Online issues, New York.

- Malhotra, N., (2013), **Marketing Research**, 4th ed., Prentice Hall, New York.

-Montgomery, G. (2012), Auditors New Procedures for Detecting Frauds, **Managerial Auditing Journal,** Vol. 21, No 3, pp: 224-231.

- Rahahleh,Y. Muhammad and Siam, Walid Zakaria,(2007) "Evaluation of Computerized Accounting Information Systems Effectiveness in the Jordanian Commercial Banks", **Al-Manarah**, Vol. 13, No. 2, p: 20-47.

-Sajad, H; Dastgir, M & Nejad, H (2008). Evaluation Of The Effectiveness Of Accounting Information Systems, **International Journal of Information Science and Technology**, Vol. 6, No. 2, pp. 49-59.

-Sekaran, U. (2010), **Research Methods For Business**, A Skill-Building Approach. John Wiley and Sons Inc, New York.

- Wang, Lixia, And Lian, Cuicui, 2010**,** Probe into the Auditing Solutions for Major Misstatement Risk, **Asian Social Science**, Vol. 6, No.8, PP. 144-147.

- Zabihollah Rezaee, (2012), "**Financial Statement Fraud – Prevention and Detection**, John Wiley & Sons Inc., United States of America.

الملحق رقم (1)

استبانة الدراسة

كلية إدارة الأعمال

قسم المحاسبة

جامعة آل البيت

بسم الله الرحمن الرحيم

أختي المستجيبة:

أخي المستجيب:

يقوم الباحث بإعداد رسالة ماجستير في المحاسبة حول:

المتغيرات المرتبطة بجرائم الاحتيال وأثرها على نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المتغيرات المرتبطة بجرائم الاحتيال على نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية، وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، يرجى التكرم بالإجابة على الأسئلة المرفقة علما بأنه سيتم التعامل مع هذه البيانات بسرية تامة ولإغراض البحث العلمي فقط.

وشكرا لتعاونكم

الباحث

عوض محمد عوض

القسم الأول: البيانات الشخصية

الخاصية	توزيع الخاصية
1- العمر	30 سنة فأقل ☐ 31- 35 سنة ☐ 36-40 سنة ☐ 41 – 45 سنة ☐ 46 سنة فأكثر ☐
2- سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات ☐ 5 سنوات اقل 10 سنوات ☐ 10 سنوات اقل 15 سنة ☐ 15 سنة فأكثر ☐
3- المؤهل العلمي	دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا ☐
4- الشهادات المهنية	CFA ☐ CISA ☐ CM ☐ CPA ☐ CIA ☐ يحمل شهادة ☐
5- التخصص العلمي	محاسبة ☐ مالية ومصرفية ☐ ادارة مالية ☐ ادارة اعمال ☐ اقتصاد ☐ اخرى ☐

القسم الثاني: معلومات حول متغيرات الدراسة.

يرجى قراءة الجمل التالية وبيان رأيكم في مدى تأثير المتغيرات المرتبطة بجرائم الاحتيال على نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الكويتية، وذلك بوضع إشارة (√) إزاء الإجابة التي ترونها مناسبة

التسلسل	العبارة	مؤثر جداً	مؤثر	مؤثر إلى حد ما	غير مؤثر	غير مؤثر جداً
	أولا: فيما يلي مجموعة من العبارات الخاصة بمتغير **جرائم الاحتيال المرتبطة بالإدارة**					
1	قيام الإدارة بتوجيه القائمين على إنتاج القوائم المالية لتحريف بعض بنود ما تصوره القوائم المالية					
2	سعي الإدارة إلى الظهور بالمظهر الحسن أمام ذوي المصالح عن طريق تعديل الأرقام الظاهرة في قائمة المركز المالي					
3	محاولة الإدارة تعديل الأرقام الظاهرة في قائمة التدفقات النقدية					
4	محاولة الإدارة تعديل الأرقام الظاهرة في قائمة الدخل					
5	ممارسة الإدارة الغش في ظل وجود أنظمة رقابية					
6	قيام الإدارة بتجاوز التعليمات واللوائح الداخلية لتلبية إحتياجاتها					
7	تمثيل الإدارة البيانات المالية بشكل خاطئ					
8	حذف الإدارة وبشكل متعمد أحداث وعمليات أو معلومات جوهرية					
9	عدم التزام الإدارة بعملية الإفصاح المحاسبي بالطريقة التي تمليها القوانين والتشريعات التي يحتكم إليها في إنتاج القوائم المالية					
10	قيام الإدارة باختلاس تحصيلات الذمم المدينة أو تحويل المقبوضات فيما يتعلق بالحسابات المشطوبة إلى حسابات مصرفية خاصة					
11	تواطؤ الإدارة مع منافس بإفشاء بيانات تقنية مقابل دفع أموال					
12	قيام الإدارة بدفع مبالغ لبائعين وهميين أو رشاوى لوكلاء الشراء مقابل تضخيم الأسعار أو دفعات لموظفين وهميين					
13	تطبيق الإدارة بشكل خاطئ السياسات والإجراءات المحاسبية المعمول بها					
	ثانيا: فيما يلي مجموعة من العبارات الخاصة بمتغير **جرائم الاحتيال المرتبطة بالعاملين**					
14	محاولة العاملون إخفاء ما تم سرقته من موارد البنوك التجارية					
15	تواطؤ العاملون مع طرف آخر لسرقة أصول البنك					
16	ارتكاب العاملين أخطاء متعمدة بالسجلات المحاسبية					
17	قيام العاملين بسرقة المخزون السلعي للاستعمال الشخصي أو البيع، أو سرقة الخردة لإعادة بيعها					
18	ارتكاب العاملين تحريفات مقصودة، أو حذف مبالغ في البيانات المالية من اجل خداع مستخدمي البيانات المالية					
19	قيام العاملون بتقديم بيانات مالية فيها خداع لمستخدمي هذه البيانات					
20	ارتكاب العاملون عمليات خداع وتلاعب في البيانات المالية					
21	إجراء العاملون تغيير في السجلات المحاسبية والوثائق المدعمة التي					

	أعدت منها البيانات المالية					
22	إساءة استخدام العاملين للمبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف أو التصنيف أو العرض، أو الإفصاح					
23	قيام العاملين بعرض أحداث وعمليات بشكل خاطئ					
24	محاولة العاملون التواطؤ مع أطراف أخرى					
ثالثا: فيما يلي مجموعة من العبارات الخاصة **بالمتغير التابع: نظم المعلومات المحاسبية**						
25	تحديد المسؤوليات والصلاحيات من خلال نظام المعلومات المحاسبية					
26	تضمين نظام المعلومات المحاسبية صلاحيات الدخول والتسجيل					
27	معالجة البيانات من خلال نظام المعلومات المحاسبية بما يتفق مع السياسات المحاسبية المعتمدة في البنك والمتوافقة مع المعايير الدولية					
28	قدرة نظام المعلومات المحاسبية على إعطاء معلومات واضحة لمستخدمي البيانات					
29	قدرة نظام المعلومات المحاسبية على بيان اثر قدرة مستخدمي النظام على الوفاء بمتطلبات عمله					
30	قدرة نظام المعلومات المحاسبية على رصد التغييرات في البيانات التي يحتاجها					
31	قدرة نظام المعلومات المحاسبية على تقديم معلومات تتسم بالشفافية					
32	قدرة نظام المعلومات المحاسبية على توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب					
33	يعكس نظام المعلومات المحاسبية بصورة فورية السياسات المعتمدة في البنك					
34	ملاءمة المعلومات المحاسبية التي يقدمها نظام المعلومات المحاسبية لحاجات صناع القرارات ومستخدمي البيانات المحاسبية					
35	قدرة نظام المعلومات المحاسبية على التمثيل الصادق الذي يعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها					
36	استجابة نظام المعلومات المحاسبية لنوعية المعلومات المقدمة لمتخذي القرار					
37	قدرة نظام المعلومات المحاسبية على تقديم معلومات صادقة ومحايدة وخالية من التحيز					
38	تطابق الخصائص النوعية المحددة في نظام المعلومات المحاسبية مع تلك المقررة في معايير المحاسبة الدولية					

انتهت الاستبانة شكراً لكم تعاونكم

الملحق رقم (2)

أسماء الأساتذة محكمي استبانة الدراسة

التسلسل	الرتبة الأكاديمية والاسم	الجامعة
1	الأستاذ الدكتور خليل الدليمي	جامعة اربد الأهلية
2	الدكتور احمد صالح السكر	جامعة عمان العربية
3	الدكتور وليد صيام	الجامعة الهاشمية
4	الدكتور محمد منصور أبو جليل	جامعة فيلادلفيا
5	الدكتور محمود الجبالي	جامعة الزيتونة
6	الدكتور عبدالرزاق شحادة	جامعة الزيتونة
7	الدكتور محمد النوايسة	جامعة الزيتونة
8	الدكتور محمود جلال	جامعة الزرقاء الخاصة
9	الدكتور نضال الرمحي	جامعة الزرقاء الخاصة
10	الدكتور زياد الذيبة	جامعة الزرقاء الخاصة